الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017-2021)

المشروع الثاني

مشاورة غير رسمية

27 أبريل/نيسان 2016

برنامج الأغذية العالمي
روما، إيطاليا

جدول المحتويات

موجز تنفيذي

أولاً- عرض عام

ثانياً- السياق العالمي

خطة عام 2030

الاتجاهات العالمية والمؤتمرات والاتفاقات الدولية

- المؤتمر العالمي المعني بالحد من أخطار الكوارث (مارس/آذار 2015)
- المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (يوليو/تموز 2015)
- المؤتمر العالمي بشأن تغير المناخ (ديسمبر/كانون الأول 2015)
- القمة العالمية للعمل الإنساني (مايو/أيار 2016)
- مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (أكتوبر/تشرين الأول 2016)

الدروس المستفادة من استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للبرنامج (2014-2017)

نتائج التقييم

الاستعراضات والتقييمات الخارجية

ثالثاً- تموضع البرنامج لدعم خطة عام 2030

رؤية البرنامج وغاياته

- الغاية الاستراتيجية 1: دعم البلدان للقضاء على الجوع (هدف التنمية المستدامة 2)
- الغاية الاستراتيجية 2: إرساء الشراكات لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (هدف التنمية المستدامة 17)

الأهداف الاستراتيجية للبرنامج

- الهدف الاستراتيجي 1: القضاء على الجوع [عن طريق حماية إمكانية الحصول على الأغذية]
- الهدف الاستراتيجي 2: تحسين التغذية
- الهدف الاستراتيجي 3: تحقيق الأمن الغذائي
- الهدف الاستراتيجي 4: دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
- الهدف الاستراتيجي 5: إرساء الشراكات لتحقيق نتائج أهداف التنمية المستدامة

النتائج الاستراتيجية للبرنامج والحصائل الاستراتيجية للبرنامج

- النتيجة الاستراتيجية 1: تمتع كل فرد بالقدرة على الحصول على الغذاء (غاية التنمية المستدامة 2-1، والهدف الاستراتيجي 1)
- النتيجة الاستراتيجية 2: ألا يعاني أحد من سوء التغذية (غاية التنمية المستدامة 2-2، الهدف الاستراتيجي 2)
- النتيجة الاستراتيجية 3: تحسين الأمن الغذائي لأصحاب الحيازات الصغيرة (غاية التنمية المستدامة 2-3، الهدف الاستراتيجي 3)
- النتيجة الاستراتيجية 4: أن تكون النظم الغذائية مستدامة (غاية التنمية المستدامة 2-4، الهدف الاستراتيجي 3)
- النتيجة الاستراتيجية 5: امتلاك البلدان لقدرات معززة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة (غاية التنمية المستدامة 17-9، الهدف الاستراتيجي 4)
- النتيجة الاستراتيجية 6: اتساق سياسات دعم التنمية المستدامة (غاية التنمية المستدامة 17-14، الهدف الاستراتيجي 4)

- النتيجة الاستراتيجية 7: امتلاك البلدان النامية لطائفة من الموارد المالية للاستثمار الإنمائي (غاية التنمية المستدامة 17-3، الهدف الاستراتيجي 5)
- النتيجة الاستراتيجية 8: تعزز خدمات **البرنامج** الموحدة، واقتسام المعرفة، والخبرة، والتكنولوجيا، الدعم لجهود البلدان الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة (غاية التنمية المستدامة 17-16، الهدف الاستراتيجي 5)

ربط عمل البرنامج مع الغايات الأخرى لأهداف التنمية المستدامة

الحدود والسياق

- التعطيل
- الفقر الهيكلي
- حالات الانتقال/الإنعاش

رابعاً- العمل على المستوى القطري

دعم الجهود القطرية لتحقيق هدف القضاء على الجوع

نهج التخطيط الاستراتيجي القطري

- الاستعراضات القطرية التي تقودها البلدان والمركزة على هدف التنمية المستدامة 2
- الخطط الاستراتيجية القطرية **للبرنامج**

خامساً- الإطار المالي للبرنامج

سادساً- قياس الأداء ورصده

الملاحق

الأول- غايات ومؤشرات هدفي التنمية المستدامة 2 و17 ذات الصلة بعمل **البرنامج**

الثاني- القيم الأساسية **للبرنامج**

الثالث- تقييم المخاطر المتعلقة بالخطة الاستراتيجية

موجز تنفيذي

(يُستكمل فيما بعد).

أولاً- عرض عام

1- اجتمع زعماء العالم في سبتمبر/أيلول 2015 لإرساء إطار شامل للعمل العالمي من أجل تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل. وترسم الوثيقة المعنونة *"تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"* إطار عمل عالمياً محوره الناس لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والجوع، وانعدام المساواة. وتشتمل خطة عام 2030 على تحدي القضاء على الجوع الذي أعلنه الأمين العام، كما تعكسه في الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في "القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة". وتضع خطة عام 2030 الجهود الإنسانية ضمن سياق أعرض للتقدم والتنمية البشريين، مع التزام قوي بعدم السماح بتخلف أحد عن الركب.

2- وتتسم خطة عام 2030 بنطاقها الطموح، وتعقيد التحديات التي تسعى إلى التغلب عليها، وإطارها الزمني الممتد لخمسة عشر عاماً لتحقيق نتائج مستدامة تكفل تحويل العالم. وتدعو الحاجة إلى العمل الآن: إذ تتطلب الأهداف تدابير معجَّلة للقضاء على الفقر والجوع بحلول عام 2030. ويتسم انخراط أصحاب المصلحة المتعددين بأهمية حاسمة.

3- واستجابة إلى النداء العالمي للعمل الذي أطلقته خطة عام 2030،[1] يقدم **للبرنامج** خطته الاستراتيجية الجديدة قبل عام من موعدها لتعديل الاتجاه الاستراتيجي **للبرنامج** وتحديد مسار إسهامه في الجهود القطرية الرامية إلى القضاء على الجوع وتحقيق التنمية المستدامة. ومن شأن الدروس المستفادة من بدء الانخراط في العمل على أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها أن تولد المزيد من التوجيهات بشأن الطريقة التي يمكن بها أن يؤدي العمل الجماعي والمتسق إلى زيادة التقدم المحرز. وبالتالي، سيجري استعراض الخطة الاستراتيجية وتعديلها في عام 2021، وسيُضطلع بالاستعراضات اللاحقة كل أربع سنوات لتحقيق الاتساق بين الدورة التخطيطية الاستراتيجية **للبرنامج** وقرارات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

4- وستوجه الخطة الاستراتيجية الحالية **البرنامج** طوال فترة تنفيذ خطة 2030. وستعمل الخطة على إيصال دعم **البرنامج** إلى جهود البلدان الساعية إلى إنهاء الجوع في صفوف الشرائح السكانية الأشد فقراً وحرماناً من الأمن الغذائي، وتُرشد مشاركة **البرنامج** في شراكة عالمية متجددة من أجل التنمية المستدامة، والتي سيتم دعمها من خلال تعزيز جهود الدعوة. و**البرنامج** ملتزم بالوصول إلى مَن هم أشد احتياجاً، مع ضمان عدم السماح بتخلف أحد عن الركب.

[1] وثيقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة E/2015/L.16 (15 يونيو/حزيران 2015)، الفقرة 73.

ثانياً- السياق العالمي

خطة عام 2030 (سبتمبر/أيلول 2015)

5- تضطلع الدول الأعضاء بقيادة وتحريك الاندفاعة العالمية لتحقيق خطة عام 2030. وحددت هذه الدول أهدافاً، وصل عددها إلى 17 هدفاً، وغايات متكاملة وغير قابلة للتجزئة ذات طابع عالمي وتطبيق شامل. وتدرك الدول الأعضاء ترابط الأبعاد الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية للتنمية المستدامة ضمن كل بلد وعبر جميع البلدان. وستتولى كل حكومة رسم غاياتها الوطنية الخاصة، مسترشدة بطموحات المستوى العالمي ومراعية في الوقت ذاته للظروف الوطنية. وتدعو خطة عام 2030 إلى العمل الجماعي لمساندة الجهود القطرية.[2] ويستند هدف التنمية المستدامة 17، المتمثل في "تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة"، إلى خطة عمل أديس أبابا ويقر بأن الأمر يتطلب ابتداع وسائل جديدة للعمل معاً والنهوض بالنُهج القائمة على الشراكات من أجل مساندة البلدان في تحقيق التنمية المستدامة في كل أبعادها.

6- ومما يتسم بأهمية خاصة بالنسبة **للبرنامج** أن خطة عام 2030 تقر بأن بعض البلدان والناس أشد ضعفاً من غيرهم، وأنهم يواجهون تحديات أعظم في السعي لتحقيق التنمية المستدامة، وأنهم بحاجة إلى عناية خاصة كي لا يتخلف أحد عن الركب.[3] ويعني "عدم السماح بتخلف أحد عن الركب" في الكفاح ضد الجوع الوصول إلى الجميع، نساء ورجالاً وبناتا وأولادا، مع العناية بشكل خاص بالناس الذين يعيشون في فقر مدقع، والذين يواجهون التمييز، واللاجئين، والمشردين داخلياً، وضحايا الأزمات الإنسانية المعقدة والممتدة، والعنف البالغ، والكوارث المتعلقة بالمناخ والكوارث الأخرى. وضماناً للوصول إلى مَن هم أشد احتياجاً فإن من الضروري أن تبذل طائفة واسعة من الجهات الفاعلة جهوداً دؤوبة على امتداد أوساط التنمية، والشؤون الإنسانية، والسلام، والأمن.

الاتجاهات العالمية والمؤتمرات والاتفاقات الدولية

7- يعاني نحو 800 مليون إنسان حول العالم من نقص التغذية. كما يعاني 159 مليون طفل تحت سن الخامسة من التقزم، و50 مليون طفل من الهزال.[4] ويشكل الأطفال أكثر من نصف اللاجئين في العالم؛ وتزيد معدلات الهزال والتقزم بين الأطفال أثناء الكوارث وفي السنوات التالية لها.[5] وتتأثر النساء والفتيات بشكل غير متناسب بالأزمات الإنسانية: تزيد معدلات اعتلالهن ووفياتهن فضلاً عن خطر التعرض للعنف القائم على نوع الجنس. ويزيد احتمال المعاناة من نقص التغذية بين الأشخاص في الدول المتأثرة بالنزاعات بمقدار ثلاثة أضعاف عن أولئك الذين يعيشون في البلدان النامية الأكثر استقرارا. وكثيراً ما تعاني الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال واللاجئين والمشردين داخليا، والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو إعاقة من محدودية إمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية، ويعيش كثير منهم في حالات من النزاع وعدم الاستقرار. كما أن عدم المساواة بين الجنسين وعدم تمكين المرأة يعنيان أن النساء والفتيات أكثر

---

[2] تنص الفقرة 61 من خطة 2030 على ما يلي: "تشكّل الغايات المتعلقة بوسائل التنفيذ المبينة ضمن كل هدف من أهداف التنمية المستدامة وضمن الهدف 17، على النحو المذكور أعلاه، عنصرا أساسيا لإنجاز خطتنا، بل وتتساوى من حيث أهميتها مع الأهداف والغايات الأخرى. وسنمنحها الأولوية على قدم المساواة في جهود التنفيذ التي سنبذلها وضمن إطار المؤشرات العالمية لرصد الأشواط المقطوعة".

[3] خطة 2030، الفقرتان 21 و22 "تستحق أشد البلدان ضعفاً ... اهتماما خاصا، شأنها في ذلك شأن البلدان التي تشهد حالات نزاع والتي تمر بمرحلة ما بعد النزاع. وهناك أيضاً تحديات خطيرة داخل العديد من البلدان المتوسطة الدخل". الفقرة 23 "وقد عقدنا العزم على اتخاذ مزيد من التدابير والإجراءات الفعالة، وفقا للقانون الدولي، لإزالة العقبات والمعوقات ولتعزيز الدعم وتلبية الاحتياجات الخاصة لمن يعيشون في مناطق متضررة من حالات طوارئ إنسانية معقدة وفي مناطق متضررة من الإرهاب".

[4] منظمة الأمم المتحدة للطفولة – منظمة الصحة العالمية – مجموعة البنك الدولي. 2015. *التقديرات المشتركة لسوء تغذية الطفل - المستويات والاتجاهات*. والمتاح في http://www.who.int/nutgrowthdb/estimates2014/en/.

[5] Hsiang, S. and Anttila-Hughes, J. 2013. *Destruction, Disinvestment, and Death: Economic and Human Losses Following Environmental Disaster*. Available at http://ssrn.com/abstract=2220501; Silventoinen, K. 2003. Determinants of variation in adult body height. *Journal of Biosocial Sciences*, 35(2):263–285.

حرمانا في الحالات الإنسـانية ويؤديان إلى إعاقة التقدم في جميع مجالات التنمية المسـتدامة. وفي العديد من البلدان، فإن عدم المساواة مستمر أو يتزايد، وأصبح الجوع بشكل متزايد تحديا حضريا وريفيا أيضا.

8- ومن المحتمل أن تؤدي الاتجاهات الحالية في تغير المناخ والأزمات المتعلقة بالنزاعات والصـحة إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يعيشون في جوع. فتغير المناخ يهدد تعطل النظم الغذائية عن طريق زيادة تواتر وشدة الأخطار الطبيعية، بما لذلك من أثر غير متناسب على الأسر الضعيفة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. كما أن استمرار انتشار النزاعات وتجزؤها يؤدي إلى زيادة النزوح وزيادة الاحتياجات الإنسانية.

9- وتقر خطة عام 2030 بأن الحاجة تدعو إلى تدابير متزامنة على امتداد القطاعات المختلفة. ولن يتم القضاء على الفقر والجوع إلى الأبد إلا إذا عولجت أسـبابهما الجذرية المترابطة. وتكتسـي هذه المعالجة أهمية بالغة حيثما يوجد الجوع، وتتماشـى مع دعوة خطة 2030 إلى إعطاء الأولوية لأولئك الذين يعيشـون في حالات النزاعات والكوارث والمخاطر والضعف. ودعماً لخطة 2030، فإن الأنشطة التي تهدف إلى القضاء على الجوع تشتمل على الوثائق الختامية لمؤتمرات وقمم الأمم المتحدة الهامة، على النحو المعروض في الفقرات التالية.

10- وفيما يلي ملخص للمؤتمرات والاتفاقات الرئيسية وأهميتها في القضاء على الجوع:

- *المؤتمر العالمي المعني بالحد من أخطار الكوارث (مارس/آذار 2015)*: يعيش أكثر من 80 في المائة من المحرومين من الأمن الغذائي على المسـتوى العالمي في بلدان معرضـة للمخاطر الطبيعية ومعانية من تدهور الأراضـي والنظم الإيكولوجية.[6] وتؤثر الكوارث على كل أبعاد الأمن الغذائي: فبدون الحماية من أخطار الكوارث فإن الناس الأشد ضعفاً يعجزون عن البدء ببناء قدرتهم على الصمود. ويسهم إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 في خطة عام 2030 والحد من الجوع ولا سيما من خلال ندائه الداعي إلى الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث لامتلاك القدرة على الصـمود، بما في ذلك من خلال نظم الحماية الاجتماعية، وتعزيز التأهب للكوارث لضمان الاستجابة الفعالة ومن أجل "إعادة البناء على نحو أفضل".
- *المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (يوليو/تموز 2015)*: أُدمجت خطة عمل أديس أبابا في خطة عام 2030 عبر الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة. ورغم التقدم الواسع المتجلي في خطة عمل أديس أبابا، فما تزال هناك مسائل مهمة معلقة. وعلى سـبيل المثال فإن الأدوات والموارد المتاحة حالياً للجهات الفاعلة الإنسـانية والإنمائية غير كافية لتلبية الاحتياجات طويلة الأمد للمجموعات السكانية المعرضة للأزمات. وثمة حاجة إلى أن يوظف المجتمع الدولي المزيد من الاستثمارات في الإنعاش من الكوارث والنزاعات، وفي تمويل جهود الحد من المخاطر. وغالباً ما يكون التمويل للحماية الاجتماعية والاستجابة الإنسانية، وخاصـة في السياقات الهشـة والغارقة في النزاعات غير كاف، مما يقلل من فرص التصدي للقوى المحركة الكامنة وراء الضعف والمخاطر.[7]

---

(6) Index for Risk Management (INFORM). 2014. INFORM Natural Hazard Composite Indicator; EM-DAT. 2014. International Disaster Database (online); International Food Policy Research Institute (IFPRI), Weltungerhilfe (WHH) and Concern Worldwide. 2014. 2014 Global Hunger Index data; World Bank. 2014. Population figures (online); GLASOD. 1990. Global assessment of soil degradation (GLASOD) assessment of human-induced soil degradation; Bai, Z.G.; Dent, D.L.; Olsson, L.; and Schaepman, M.E. 2008. Proxy global assessment of land degradation. *Soil Use and Management*, 24(3): 223–234 (September).

(7) WFP, OCHA, IFRC, UNHCR, UN-HABITAT, UNICEF, UNDP, WHO and IOM. 2015. *Financing for Development: Addressing the Humanitarian-Development Divide*.

- *اتفاق باريس المتعلق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (ديسمبر/كانون الأول 2015):* يخلِّف التغير المناخي أثراً سلبياً هائلاً على المحرومين من الأمن الغذائي.[8] ويمكن أن يزيد من مخاطر الجوع وسوء التغذية بنسبة تصل إلى 20 في المائة بحلول عام 2050.[9] ومن شأن تغير المناخ أن يعمق الضعف أمام الكوارث،[10] وخاصة في البيئات التي تعاني من ندرة الموارد وينتشر فيها انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وبفعل هذا التغير تتزايد الفيضانات وموجات الجفاف من حيث الوتيرة والشدة. وتتطلب هشاشة الناس ونظم الإنتاج الغذائي إزاء تغير المناخ جهوداً أوسع وتعزيزاً للقدرات في ميادين نظم الإنذار المبكر؛ والتأهب للطوارئ؛ وتقييم المخاطر وإدارتها بشكل شامل؛ والتأمين إزاء مخاطر الكوارث؛ وبناء القدرة على الصمود لدى المجتمعات المحلية، وسبل العيش، والنظم الإيكولوجية. وتندرج شبكات الأمن وأنظمة الحماية الاجتماعية في عداد الخيارات المثلى لتمكين الناس الأشد حرماناً بحيث يبدأون بالتكيف مع التغير المناخي وبناء القدرة على الصمود.

- *القمة العالمية للعمل الإنساني (مايو/أيار 2016):* تشير الاتجاهات في الكوارث المناخية، والنزاعات داخل الدول، والنزوح إلى أن العالم سيواجه عدداً متزايداً من الأزمات المعقدة والممتدة خلال العقود المقبلة. على أن الموارد والأموال المتوافرة حالياً لنظام العمل الإنساني لم تعد كافية لتلبية احتياجات المجموعات السكانية الأشد حرمانا في هذه الأزمات المتزايدة التعقيد والمدة. وفي الوقت نفسه، يطرح التنوع المتزايد في الجهات الفاعلة العاملة في السياقات الإنسانية، والقدرات المحلية المعززة، والفتوح التكنولوجية إمكانيات وتحديات جديدة فيما يتعلق بالاستجابة الإنسانية. وقد تم، في المشاورات التحضيرية للقمة، التأكيد على أهمية وضع الحماية في موقع محوري في الاستجابة الإنسانية وعلى تعزيز المساءلة أمام السكان المتضررين. [يُستكمل بعد صدور نتائج القمة العالمية للعمل الإنساني].

- *مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) (أكتوبر/تشرين الأول 2016):* ثمة إقرار بأن الجوع وسوء التغذية في صفوف فقراء المناطق الحضرية يشكلان تحدياً أمام تنفيذ خطة عام 2030. ويؤدي التمدين السريع إلى زيادة مطردة في أعداد سكان الأحياء الفقيرة؛ وتنفق الأسر الحضرية المعدمة جانباً كبيراً من دخلها على الأغذية، مما يجعلها ضعيفة للغاية إزاء الصدمات السعرية المفاجئة أو الاختناقات في الإمدادات؛ وتتسبب النزاعات في نزوح أعداد متزايدة من السكان إلى المناطق الحضرية. وسيكون تحسين إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك شبكات الأمان وخدمات التغذية مسألة بالغة الأهمية للحد من الجوع في المناطق الحضرية. [يُستكمل بعد صدور نتائج الموئل الثالث].

11- وتتسق خطة عام 2030، وهذه الخطة الاستراتيجية، أيضاً مع القرارات الأخرى ذات الصلة للجمعية العامة للأمم المتحدة وتدعمها، بما في ذلك القرار السنوي بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية الذي يُسهم فيه **البرنامج** بنشاط جنباً إلى جنب مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وفي عام 2015 قدم هذا القرار[11] توصيات بشأن كيفية المضي قدماً في العمل غير المنجز في القضاء على الجوع وسوء التغذية، وهو ما يعتبر أمراً أساسياً لبرنامج التحول للتنمية المستدامة. وعلى وجه الخصوص فإن القرار يسلِّم بأهمية الأطر التكميلية الداعمة في الكفاح ضد الجوع وسوء التغذية، بما في ذلك، وعلى سبيل المثال، خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063،

[8] World Bank. 2015. *Shock Waves: Managing the Impacts of Climate Change on Poverty.* Washington, DC.

[9] Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). 2014. *Climate Change 2014: Synthesis Report. Contribution of Working Groups I, II and III to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*. Geneva.

[10] الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. (2013) تقرير التقييم الخامس (على الإنترنت).

[11] A/RES/70/223.

وتوصـــيات لجنة الأمن الغذائي العالمي، وتحدي القضـــاء على الجوع، والاتفاق العالمي للتغذية والنمو، والمؤتمر الدولي الثاني بشأن التغذية وعقد الأمم المتحدة المتوقع للعمل من أجل التغذية.

الدروس المستفادة من استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للبرنامج (2014-2017)

12- بغية تنوير الخطة الاستراتيجية الجديدة **للبرنامج** فقد أجري استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2014-2017) في عام 2015. وكانت الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية لهذا الاستعراض على النحو التالي:

- تتداخل رســـالة **البرنامج** وولايته مع الغايات المؤســـســـية وخطط الســـياســـات العالمية. وينبغي أن توفر الخطة الاستراتيجية الجديدة إطاراً مفاهيمياً متيناً وأن تركز عمل **البرنامج**، باستخدام التحول نحو أهداف التنمية المستدامة كفرصة للقيام بذلك؛
- حقق الانتقال إلى المساعدة الغذائية نتائج إيجابية وينبغي تدعيمه، وذلك باستخدام الخطط الاستراتيجية القطرية في توضيح الميزة النسبية **للبرنامج** على الصعيد القطري.
- ينبغي أن يوفر اســـتعراض الإطار المالي نموذجاً تمويلياً متوائماً على نحو أنســـب مع مهمة **البرنامج** المعتمدة في الأجلين القصير والطويل، ومن ثم تعزيز الخطط الاستراتيجية القطرية بإرساء صلات أقوى بين الأهداف المالية والأهداف التشغيلية في الأجلين القصير والطويل.
- ينبغي أن تعكس الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** على نحو أفضل ما يقدمه **البرنامج** من خدمات حاسمة إلى المجتمع الإنساني الأوسع باعتباره الوكالة الرائدة في مجموعتي اللوجستيات والاتصالات في حالات الطوارئ، وكمدير لخدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية ومستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية.
- وفي ضوء العدد غير المسبوق من حالات الطوارئ فإنه يتعين الحفاظ على الامتياز الأساسي للبرنامج في مجال الاستجابة للطوارئ والاستعداد لها وتعزيزه حسب الاقتضاء.
- ينبغي **للبرنامج** أن يواصل التفكير في آثار تغييرات نموذج العمل على هيكله ووظيفته، مثل التحويلات القائمة على النقد والمشتريات المحلية.
- ينبغي **للبرنامج** أن يواصل بناء قاعدة الأدلة، بما في ذلك من خلال تحسين قياس النتائج، بما ييسر إعداد تقارير أكثر متانة وحسماً بشأن الأداء المؤسسي.

نتائج التقييم

13- تستند هذه الخطة الاستراتيجية إلى عمليات التقييم التي قام بها مكتب التقييم في **البرنامج** خلال عامي 2014 و2015. وترد أهم الاســـتنتاجات في تقريري التقييم الســـنوي لعامي 2014 و2015، والتقرير التجميعي لتقييمات العمليات 2014-2015.

14- وتشمل نتائج التقييم الرئيسية ما يلي:

- يعتبر التحول المتواصـــل **للبرنامج** من المعونة الغذائية إلى المســـاعدة الغذائية مفيداً جداً لحلول الجوع المســـتدامة، ويضع **البرنامج** في موقع جيد للقيام بالتحولات التي تدعو إليها خطة عام 2030.

- تؤكد التقييمات نقاط قوة **البرنامج** في ميدان الاستجابة للطوارئ، ولا سيما الكوارث المفاجئة الواسعة النطاق. على أن إدارة حالات الطوارئ المتعددة من المستوى 3 قد أدى إلى صرف الانتباه عن حالات الطوارئ الأخرى الممتدة والمزمنة وذات المستوى الأدنى.

- بمقدور **البرنامج** أن يقدم مساهمات مهمة في السياقات الدينامية للبلدان المتوسطة الدخل، حيث يؤدي التفاوت في الفرص إلى هشاشة الأوضاع في غالب الأحيان. على أن القيام بذلك يتطلب من **البرنامج** تعزيز تركيزه على أنشطة تمتين السياسات والنظم الوطنية، والعمل في شراكات باستخدام نُهج أشد انتظاماً إزاء تنمية القدرات الوطنية في الميادين التي يتمتع فيها بخبرة مثبتة.

- تخلص التقييمات إلى أن هناك تغايراً في التزام **البرنامج** وتمويله لدوره القيادي في تنسيق المجموعات الإنسانية الأساسية.

- تكشف التقييمات عن صورة مختلطة بشأن التعاون بين وكالات الأمم المتحدة ومع المنظمات الشريكة غير الحكومية. وستمكِّن القيادة وتحديد الأولويات **البرنامج** من أن يجني الفوائد الكاملة من هذه الطائفة المتنوعة الواسعة لعلاقات الشراكة. كما أن هذه التقييمات تُسلط الضوء أيضاً على الحاجة إلى تعزيز الاتساق على امتداد **البرنامج** فيما يتعلق بالمواءمة مع النظم الوطنية.

- ما تزال نظم وقدرات الرصد الحالية في **البرنامج** غير كافية لقياس وتحليل النتائج على مستوى الحصائل. وتؤدي التحديات المتعلقة بتقرير مدى كفاءة **البرنامج**، وفعاليته، وميزته النسبية، المترافقة مع سلسلة النتائج غير الواضحة في تصميمات المشروعات، إلى الحد من قدرة **البرنامج** على إدارة النتائج استناداً إلى تحليل التدابير الناجحة وغير الناجحة.

الاستعراضات والتقييمات الخارجية

15- إلى جانب عمليات الاستعراض والتقييم الداخلية التي أجراها **البرنامج** فإن أداءه قد خضع لتقييمات خارجية، بما في ذلك تقييم شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف عام 2013. وكانت هذه التقييمات والتقديرات إيجابية عموماً حيث لاحظت أن *"**البرنامج** يتمتع بموقع جيد لتقديم المساعدة في حالات الطوارئ وبميزة نسبية قوية في السياقات الإنسانية بسبب العديد من نقاط القوة الملحوظة وهي: الاستثمار والتركيز القويان **للبرنامج** إزاء التأهب للطوارئ والاستجابة لها في مختلف أرجاء المنظمة، ومصداقية تقييمات الاحتياجات واستخدامها في تنوير البرمجة، والإجراءات الأمنية المتينة لحماية الموظفين، وممارسات الشراء الفعالة، والاستراتيجيات القوية لإدارة المخاطر، والاستجابة حسنة التوقيت للأحداث والكوارث، والإجراءات المنسقة مع الشركاء المبرمِجين، والمساهمة النشطة في الخطط والنداءات المشتركة بين الوكالات"*.[12] كما تشير التقارير إلى قدرة **البرنامج** على العمل في بيئات عسيرة ومتقلبة في غالب الأحيان، مثل الأقاليم التي تمزقها النزاعات أو الحروب، والبلدان المعانية من الصدمات المناخية المتكررة، حيث يصعب تسليم الأغذية والبنود غير الغذائية وحيث يمكن أن تتقلب الاحتياجات بصورة واسعة وسريعة.[13] كما تلقى **البرنامج** درجات عالية باستمرار في ميدان المساءلة المالية. وعلى سبيل المثال فقد صنفت المبادرة الدولية للشفافية في المعونة **البرنامج** في المرتبة الأولى من حيث الشفافية المالية، علماً بأن هذه المبادة تصدر تصنيفاً نافذاً يغطي 381 منظمة دولية تعمل في مجال المعونة والتنمية.[14]

[12] MOPAN. 2013. WFP 2013 Report, Vol. 1, p. 12.

[13] DFID. 2016. *Multilateral Aid Review 2015*. London.

[14] للاطلاع على تصنيف المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، توجه إلى الجدول في هذه الصفحة واضغط مرتين على كلمة 'Score' في أعلى الجدول.

16- ويستند إطار النتائج المفاهيمية **للبرنامج** المعروض في القسم "ثالثاً" إلى النتائج الداخلية لاستعراض منتصف المدة، وتقدير قابلية تقييم الخطة الاستراتيجية (2017-2014)، وعمليات التقييم لعامي 2014 و2015. كما يراعي الإطار التقييمات والاستعراضات الخارجية البارزة، وتوصيات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

ثالثاً- تموضع البرنامج لدعم خطة عام 2030

رؤية البرنامج وغاياته

17- يتبنى **البرنامج** بشكل كامل الرؤية المحددة في خطة عام 2030 الساعية إلى إرساء عالم متحرر من الجوع في سياق تنمية مستدامة منصفة ومسؤولة بيئيا. وهذه الرؤية عالمية وشاملة، وتعكس الالتزام بعدم السماح بتخلف أحد عن الركب. واستناداً إلى تاريخ **البرنامج** ذاته وولايته، وإدراكاً منه بأن كل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر مترابطة، فإن **البرنامج** يمنح الأولوية لهدفين اثنين من أهداف التنمية المستدامة هما: الهدف 2 الداعي إلى القضاء على الجوع، والهدف 17 المتعلق بإرساء الشراكات من أجل دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع المساهمة في الوقت ذاته في بلوغ الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة رهناً بالسياقات القطرية والأولويات الوطنية.

18- ويعكس هذا التركيز رسالة **البرنامج** المحددة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1741 الصادر عام 1961[15] وبيانات الرسالة اللاحقة، وكذلك نقاط قوته، وقدراته، وإمكانياته على نحو ما هو مثبت في برنامج عمله والطلب على خدماته التقنية والتشغيلية، والخدمات والقدرات المشتركة. وسوف تكون الاستجابة الإنسانية الفعالة والمنفذة في الوقت المناسب حاسمة في تحقيق خطة 2030. ولدى **البرنامج** نقاط قوة وقدرات فريدة في هذا المجال. ونظرا للاتجاهات في الأخطار المرتبطة بالمناخ، والنزاعات، والأوبئة، سيتعين على المنظمة أن تواصل التركيز بشكل خاص على هذا الجزء من ولايتها. واستجابة للأزمات الإنسانية، سوف تُسترشد أنشطة **البرنامج** بالمبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والحياد وعدم التحيز والاستقلال التشغيلي، وسيعتمد **البرنامج** على أن يحترم شركاؤه وجميع الجهات الفاعلة الأخرى الطابع الإنساني لعمله. وستكون الشراكات الاستراتيجية والاتصالات والدعوة وكذلك تنمية وعي الموظفين وقدراتهم ضرورية لتحقيق برنامج التحول المتضمن في رؤية الخطة الاستراتيجية. ويعرض الشكل 1 المدرج أدناه إطار نتائج الخطة الاستراتيجية.

[15] A/RES/1714 (XVI).

الشكل 1: إطار نتائج الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017-2021)

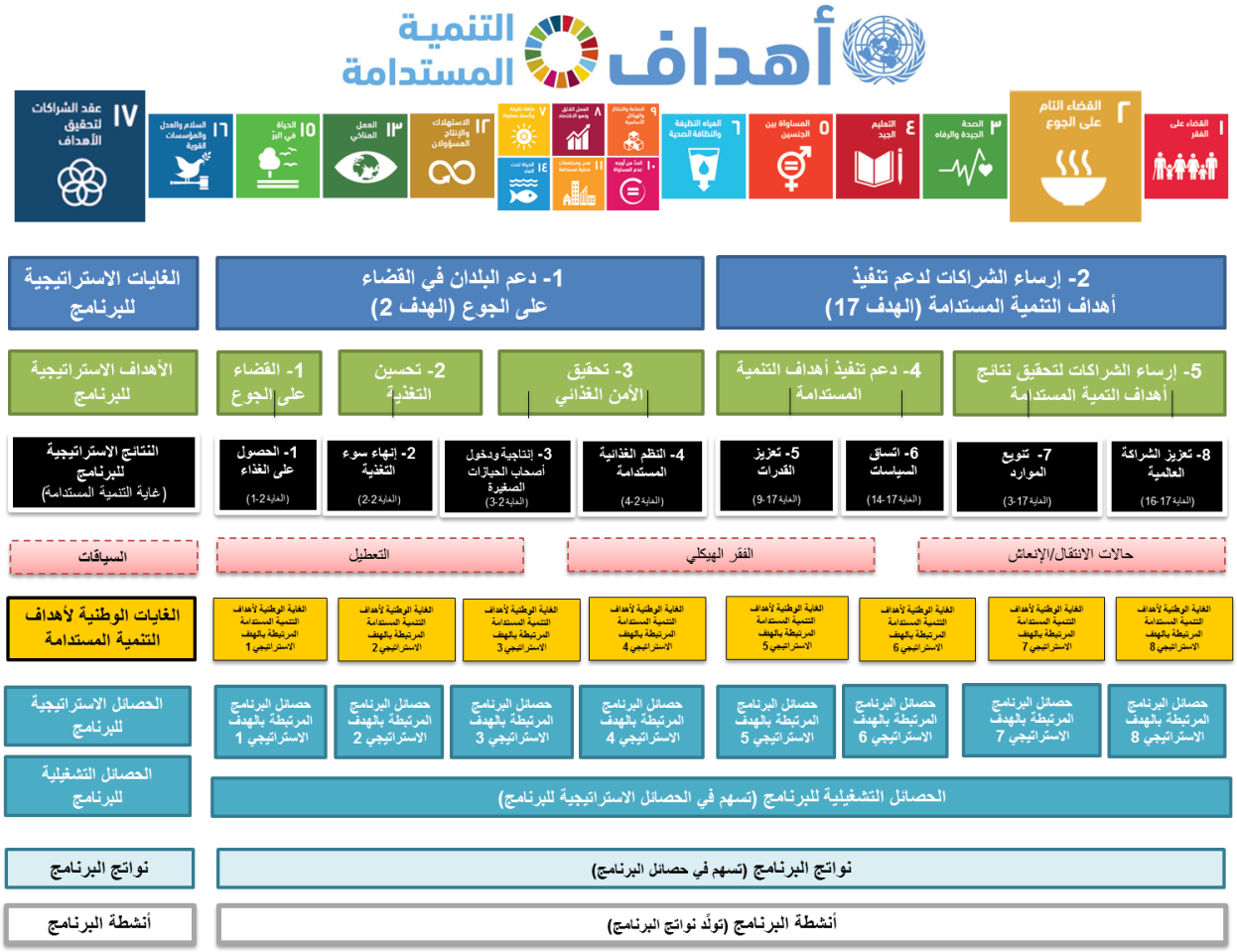

الغاية الاستراتيجية 1: دعم البلدان للقضاء على الجوع

19- تتماشى الغاية الاستراتيجية 1 مع هدف التنمية المستدامة 2 المتمثل في "القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة". ويعكس هذا الهدف حقيقة أن للقضاء على الجوع مكوِّنات متعددة، وأن تحقيق هذا الهدف يشكل تحدياً متعدد القطاعات. ويستخدم الهدف المذكور اللغة اليومية المتداولة عوضاً عن التعاريف التقنية، ويغطي الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي حسب التعريف الذي اعتمده مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996:[16]

- *إنهاء الجوع* – **الحصول** على الغذاء في كل الأوقات (الغاية 2-1).
- *تحقيق التغذية المحسنة* – **استخدام** الاستهلاك الغذائي والنظم الغذائية المناسبة والتدابير التكميلية لدعم إنهاء سوء التغذية (الغاية 2-2).
- *تحقيق الأمن الغذائي* – **إتاحة** الغذاء (الغاية 2-3)، و**استقرار** النظم الغذائية (الغاية 2-4).
- *ترويج الزراعة المستدامة* – **استقرار** النظم الغذائية (الغاية 2-4) والمدخلات (الغاية 2-5).

[16] مؤتمر القمة العالمي للأغذية. 1996. إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي. روما.

20- وتوفر المكوِّنات الأربعة لهدف التنمية المستدامة 2 تعريفاً للقضاء على الجوع وعلامات قياس للتقدم المحرز على طريق تحقيقه. وسينصب التركيز الأساسي **للبرنامج** على العناصر الثلاثة الأولى لهذا الهدف والغايات الأربع الأولى، في حين أن للجهات الفاعلة الأخرى ولايات وقدرات على ترويج التنمية المستدامة وتعزيز التنوع الجيني للبذور، والنباتات، والحيوانات.

21- ورغم أن هدف التنمية المستدامة 2 هو ضمن جوهر ولاية **البرنامج** فليس بمقدور وكالة أو كيان منفردين أن يمتلك أياً من أهداف التنمية المستدامة، وستدعو الحاجة إلى إرساء الشراكات لتحقيق التقدم. وتعتبر الشراكات التي تتجاوز القطاعات ومجالات الخبرات وتمتد عبرها أمراً أساسياً ضمن البلدان وفي صفوف شركائها في أهداف التنمية المستدامة مثل اليونيسف ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وسيقوم **البرنامج** أيضاً ببناء تحالفات مع الشركاء الذين سيقدمون الدعم في مجال الدعوة والسياسات والفهم الأعمق لهدف التنمية المستدامة 2.

22- ويسهم التقدم على طريق تحقيق هدف التنمية المستدامة 2 في الدفع قدماً نحو بلوغ العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى، كما أنه يتأثر بالتقدم المحرز بشأن تلك الأهداف وبالاستثمار فيها.

الروابط الشاملة

- ◊ *هدف التنمية المستدامة 5 بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات*: ستؤثر المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في كل جوانب التنمية ورفاه الإنسان. ويتمتع دور النساء في إنهاء الجوع بتوثيق حسن: إذ تتولى النساء تغذية أسرهن، وإنتاج الأغذية وتسويقها، ولهن أدوار أساسية في إنهاء حلقة الجوع فيما بين الأجيال. على أنه في العديد من البلدان تؤدي الأعراف الثقافية والتوزيع الجائر للأدوار، والموارد، والسلطة إلى معاناة النساء والفتيات بشدة من آثار الكوارث والتغير المناخي. ويعتبر إنهاء التمييز، والعنف، والممارسات الضارة إزاء النساء والفتيات، وضمان مشاركة المرأة الكاملة والفعالة على مختلف مستويات عملية اتخاذ القرارات، من بين العناصر الأساسية لتحقيق خطة عام 2030. ولا ينبغي للنساء والرجال التمتع بالمساواة في الحصول على الموارد والمساواة في الفرص فحسب، بل والتمتع في سبل الانتفاع من هذه المساواة أيضا. فتكافؤ الجنسين الذي يمكّن من الإنصاف في التعامل معهما ضروري لبلوغ المساواة الحقيقية.
- ◊ *هدف التنمية المستدامة 16 بشأن تعزيز السلام، والعدالة، وبناء مؤسسات قوية*: تؤدي النزاعات في مختلف أرجاء العالم إلى تعطيل الزراعة والإنتاج الغذائي. ويُجبر القتال ملايين الناس على الفرار من منازلهم، مما يؤدي إلى حالات طوارئ الجوع حيث إن المجموعات السكانية النازحة واللاجئة تجد نفسها دون الوسائل الضرورية لإطعام أنفسها وفي ظروف معيشية تسهل انتشار المرض. كما أن الناس المعرضين للعنف، والاستغلال، والإساءة والذين يتعذر عليهم أو يكاد التماس العدالة هم في كثير من الأحيان أيضاً أولئك الأشد ضعفاً وحرماناً من الأمن الغذائي. ويتسبب الجوع في المخاطر التي تتعرض لها سلامة الناس وكرامتهم ويؤدي إلى تفاقمها، كما أن مثل هذه الأخطار تؤثر بدورها على قدرة الأشخاص على الحصول على الغذاء. ويعتبر الحد من الجوع وتعزيز النظم والآليات الشفافة والتشاركية للسلام والعدالة من بين العناصر الأساسية في التصدي لانتهاكات الحقوق هذه. وفي الوقت عينه فإن الجوع يمكن أن يكون عاملاً مساهماً في النزاعات أو في استئناف النزاعات.

الحصول

- هدف التنمية المستدامة 1 بشأن القضاء على الفقر: إن الافتقار إلى الدخل هو أهم عامل بالنسبة للعديد من المحرومين من الأمن الغذائي. وبمقدور قلة قليلة فحسب من منتجي الأغذية في العالم تزويد أنفسهم بما يكفيهم من تغذية. وتعتبر الأسواق والدخول عناصر أساسية لضمان حصول كل الناس على الأغذية المغذية للتمتع بحياة صحية. وحينما يعجز الناس عن العمل بسبب البطالة، أو ضعف الصحة، أو العمر، أو أوجه عدم المساواة بين الجنسين، أو الإعاقة فإن من الضروري توفير وسائل مناسبة للحماية الاجتماعية لضمان أن يتمكن هؤلاء وعائلاتهم من الحصول على الغذاء. وتوفر شبكات الأمان المشروطة مثل برامج الوجبات المدرسية نقلاً للدخل كما وتعمل كمنصة لترويج فوائد أخرى، مثل التغذية والتعليم للأطفال.

- وتشمل الغايات الأخرى ذات الصلة بالحصول على الغذاء ما يلي: هدف التنمية المستدامة 8 بشأن تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل وهدف التنمية المستدامة 10 المتعلق بالحد من انعدام المساواة.

التغذية

- هدف التنمية المستدامة 6 بشأن ضمان توافر المياه النقية وخدمات الصرف الصحي وهدف التنمية المستدامة 3 المتعلق بضمان أنماط العيش الصحية والرفاهية يرتبطان بمسألة تحسين التغذية. فالحصول على المياه النقية وخدمات الصرف الصحي يحول دون انتشار الإسهال والأمراض المنقولة بالمياه. وتمنع بعض العلل الجسم من الاستفادة الفعالة من الأغذية، مما يؤدي إلى سوء التغذية. ويتطلب العلاج الفعال للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بمضادات الفيروسات الرجعية تغذية جيدة.
- *هدف التنمية المستدامة 4 بشأن ضمان التعليم الجيد*: يعزز التعليم من قدرة الناس على مواءمة سلوكهم، بما في ذلك الممارسات المتعلقة بالتغذية، والإصحاح، والصحة، وعلى طلب الخدمات المناسبة. وكجزء من الحزمة الأساسية لصحة وتغذية الطلاب، تساعد برامج الوجبات المدرسية على ضمان حصول الأطفال على التعليم رغم الأزمات أو الفقر المزمن، وتدعم تحسين التغذية من خلال توفير أغذية صحية طازجة ومقواة. ومن ثم يسهم تحسين فرص الحصول على التعليم وتوفير أغذية مغذية من خلال المدارس في كسر حلقة الجوع فيما بين الأجيال.

توافر الأغذية والأسواق

- *هدف التنمية المستدامة 13 بشأن اتخاذ الإجراءات للتصدي لتغير المناخ: تخلِّف المخاطر المناخية تأثيرات بالغة على الناس الأشد فقراً، إذ أنهم الأكثر تعرضاً للكوارث المناخية التي تزيد من الجوع عبر تدمير الأراضي، والثروة الحيوانية، والمحاصيل والإمدادات الغذائية، مما يحد من وصول الناس إلى الأسواق. كما أن تغير المناخ يزيد التهديدات الصحية، ويفرض مخاطر أخرى لحالة التغذية. وبدون التنمية العاجلة، والشاملة، والذكية مناخياً التي تشمل جهود الحد من الانبعاثات وتحمي الفقراء فإن عدداً أكبر بكثير من الناس سيعانون من الفقر والجوع بحلول عام 2030.(17)*

(17) World Bank. 2015. *Shock Waves: Managing the Impacts of Climate Change on Poverty.* Washington, DC.

◊ *هدف التنمية المستدامة 15 بشأن حفظ الأراضي واستخدامها على نحو مسؤول ووقف فقدان التنوع البيولوجي: يعتمد القضاء على الجوع بحلول عام 2030 على كبح تدهور الأراضي، وإزالة الغابات، والتصحر، وحفظ وإحياء استخدام النظم الإيكولوجية البرية مثل الغابات، والأراضي الرطبة، والأراضي الجافة، والجبال بحلول عام 2020. ويتطلب الأمر ممارسات زراعية صامدة ومستدامة لزيادة إنتاجية المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، وتدابير لتعزيز العمالة خارج المزارع وللهجرة المخططة تُخفف من الضغط على الأراضي.*

◊ *يقر هدف التنمية المستدامة 12 بشأن الاستهلاك والإنتاج المسؤولين بأن القضاء على الجوع يتطلب الحد من فضلات الأغذية وفواقدها على مستوى المزرعة وعلى امتداد سلسلة الأسواق.*

◊ *كما أن أهداف التنمية المستدامة الأخرى وهي الهدف 7 بشأن ضمان الحصول على الطاقة النظيفة بتكلفة ميسورة، والهدف 9 حول إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار، والهدف 11 المتعلق بجعل المدن والمجتمعات المحلية آمنة ومستدامة، والهدف 14 بصدد حفظ الموارد البحرية واستخدامها على نحو مسؤول، تتسم بالأهمية أيضاً بالنسبة للأمن الغذائي.*

الغاية الاستراتيجية 2: إرساء الشراكات لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

23- تتماشى الغاية الاستراتيجية 2 مع هدف التنمية المستدامة 17 المتمثل في *تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة*. ويركز هدف التنمية المستدامة 17 على *كيفية* تحقيق أهداف التنمية المستدامة باستخدام شراكات أصحاب المصلحة المتعددين للتمكين من اتخاذ تدابير جماعية ومتسقة توفر الدعم المالي، والمعرفي، والمؤسسي اللازم للتنفيذ. ويحض هذا الهدف كل أصحاب المصلحة على مواصلة التعلم، والابتكار، والتحول، ولا سيما فيما يتعلق بكيفية عملهم معاً لتنفيذ خطة عام 2030. وتعكس الغايات التسع عشرة في إطار هذا الهدف مجالات العمل السبعة لخطة عمل أديس أبابا، وخصوصاً منها ما يتسم بأهمية بالغة للقضاء على الجوع وهي: استثمارات الموارد المطردة، ولا سيما في ميدان الحماية الاجتماعية والحد من مخاطر الكوارث؛ وشراكات القطاع الخاص؛ والتعاون الإنمائي الدولي، ولا سيما التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ ومعالجة المسائل النُظمية؛ والعلم، والتكنولوجيا، والابتكار، وبناء القدرات.

24- وبالنظر إلى الأهمية البالغة للعمل عبر القطاعات ولإشراك كل أصحاب المصلحة في خطة عام 2030، فإن الغاية الاستراتيجية 2 تغطي كيفية تنفيذ **البرنامج** للتدابير اللازمة لتحقيق هذا الهدف، وسبل دعمه لأصحاب المصلحة الآخرين للمساهمة في الجهود المبذولة لبلوغ كل أهداف التنمية المستدامة:

- *وسائل التنفيذ* – دعم الجهود القائمة على الشراكات لتقوية القدرات وتحسين تكامل واتساق التدابير الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك عبر تيسير المنصات التشاورية، وتمكين التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإرساء الشراكات القائمة على المجتمعات المحلية، ومساندة مراكز الامتياز، والعمل الجماعي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف والبنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ضمن غيرهم (الغايات 17-9 و17-4 و17-18، ووسيلتا التنفيذ 2-أ و2-ج لهدف التنمية المستدامة 2).

- *تنشيط الشراكات العالمية* – دعم أصحاب المصلحة، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، والهيئات الإقليمية، والقطاع الخاص، والمجتمعات المحلية، للانخراط في العمل الجماعي الرامي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال توفير الخدمات المشتركة (الغايات 17-3 و17-6 و17-16 و17-17).

25- ويتطلب تحقيق هدف القضاء على الجوع من **البرنامج** أن يعمل كجزء من منظومة وذلك بالمساعدة على صياغة الطريقة التي يتفاعل فيها الشركاء ويرتبطون ببعضهم بعضا. وثمة إقرار بأن سرعة **البرنامج** في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية، وقدرته على الابتكار والتعلم، واستعداده للعمل عندما يدعوه الشركاء إلى ذلك هي من نقاط القوة الأساسية التي تدعم الشركاء في الاستجابة إلى الاحتياجات الإنسانية المتزايدة والأكثر تعقيدا. وتشير خطة عمل أديس أبابا إلى الطائفة الواسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص، على أنها عنصر حاسم في الابتكار والتحول الضروريين، إلى جانب الاستجابة الإنسانية، لتحقيق خطة عام 2030.[18]

26- واستناداً إلى التقدم المحرز من خلال تنفيذ تحدي القضاء على الجوع فإن **البرنامج** سيستحدث منصات للتواصل، والانخراط، والدعوة. وسيشمل ذلك إعطاء صوت واضح بشأن كيفية تموضع **البرنامج** عالمياً وعلى المستوى القطري، وتوفير قنوات الاتصال لدعم وتعبئة الشركاء وأصحاب المصلحة والدعاة للعمل معاً لتحقيق هدف القضاء على الجوع.

27- ويقوم القطاع الخاص بالفعل باتخاذ التدابير لدفع خطة عام 2030 قدماً مع القيام في الوقت ذاته بخلق الفرص للنمو، وخفض التكاليف، وتحسين إدارة المخاطر. ويجري تطوير تكنولوجيات ونُهج مبتكرة للقدرة على الصمود، إلى جانب منتجات وخدمات للسكان الأشد فقراً البالغ عددهم مليار إنسان، ومنتجات ومنصات مالية أكثر شمولاً للمرأة. ويحتاج **البرنامج** إلى الشراكات مع القطاع الخاص للنهوض بعمله في مجالات مثل سلسلة إمدادات التجزئة، وخاصة المنتجات الغذائية المغذية ذات التركيبات الخاصة، والخدمات المالية للفقراء، ورسم خرائط الأمن الغذائي. وعلى سبيل المثال، يستخدم **البرنامج** نظام تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها بالهواتف المتنقلة في عمليات تقييم ورصد الأمن الغذائي بالوقت الفعلي. ومن خلال شراكات القطاع الخاص، فإن بمقدور **البرنامج** وأصحاب المصلحة التأثير بصورة إيجابية على الممارسات، والسياسات، والسلوكيات المؤسسية لتحقيق هدف التنمية المستدامة 2.

28- وبالاسترشاد باستراتيجيته للشراكة المؤسسية،[19] ينخرط **البرنامج** في خمسة أنواع رئيسية من العلاقات هي: شركاء الموارد، وشركاء المعارف، وشركاء السياسات والحوكمة، وشركاء الدعوة، وشركاء القدرات. وسيواصل **البرنامج** البناء على شراكاته القوية مع الحكومات الأعضاء، والبنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية. وللنهوض بالإسهام في تحقيق هدف التنمية المستدامة 17 فإن **البرنامج** سيساند أيضاً الشراكات التحوّلية التي تحد من الحواجز التي تعترض طريق القطاع الخاص والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما يمكّنها من الاضطلاع بدور أنشط في ضمان الأمن الغذائي والتغذية، مع الحفاظ في الوقت ذاته على العناية الواجبة والمساءلة فيما يتعلق باختيار الشركاء والانخراط معهم.

---

[18] *الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية*، خطة عمل أديس أبابا، أديس أبابا، 13-16 يوليو/تموز 2015. A/CONF.227/L.1.

[19] تعرّف "استراتيجية الشراكة المؤسسية **للبرنامج** (2014-2017)" (WFP/EB.A/2014/5-B) الشراكات بأنها: *"علاقات تعاونية بين جهات فاعلة تحقق حصائل أفضل للسكان الذين نخدمهم، عن طريق: جمع واستغلال موارد تكميلية من جميع الأنواع؛ والعمل معا بطريقة شفافة ومتكافئة وتحقق فائدة متبادلة؛ وتقاسم المخاطر، والمسؤولية، والمساءلة. وتحقيق الأهداف (سواء أهداف الشراكة الجماعية أو غايات الشركاء الأفراد) التي يتعذر تحقيقها منفردةً بنفس القدر من الكفاءة أو الفعالية أو الابتكار، وحيث تكون القيمة المحققة أكبر من تكاليف المعاملات المترتبة"*.

الأهداف الاستراتيجية للبرنامج

29- بما يتماشى مع الغايتين الاستراتيجيتين **للبرنامج** فإن له خمسة أهداف استراتيجية تتعلق بالعناصر التي يُعنى بها ضمن هدفي التنمية المستدامة 2 و17. وستؤطر الأهداف الاستراتيجية الخمسة التركيز البرامجي والتشغيلي **للبرنامج**، وستوفر الصلة بين الغايات الاستراتيجية والنتائج الاستراتيجية، التي تربط **البرنامج** بالجهود القطرية والعالمية عبر الغايات المعنية لهدفي التنمية المستدامة 2 و17.

30- والأهم، فإن إدماج **البرنامج** للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع أعماله وأنشطته يعتبر مهما جدا نظرا لأن النساء يؤدين دورا حاسما في كل أهداف التنمية المستدامة، حيث تقر أهداف عديدة على وجه التحديد بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كأهداف وكجزء من الحل. وسوف يكفل **البرنامج** مشاركة النساء والرجال على قدم المساواة في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم البرامج والسياسات التي تُحدث تحولا في العلاقات بين الجنسين، وتعزز صنع القرار من قبل النساء والفتيات. وسيهتم **البرنامج** اهتماما خاصا بتخفيف ومنع العنف، بما في ذلك من خلال القضاء على التمييز القائم على نوع الجنس والممارسات الضارة ضد النساء والفتيات.

الهدف الاستراتيجي 1: القضاء على الجوع [عن طريق حماية الحصول على الأغذية]

31- سيدعم **البرنامج** الجهود الجماعية المبذولة لحماية حصول كل الناس، وخاصة الأكثر ضعفا، على ما يحتاجون إليه من أغذية كافية، ومغذية، ومأمونة من أجل البقاء والتمتع بحياة صحية ومنتجة. وسوف يعمل **البرنامج** على هذا الهدف الاستراتيجي في شراكة مع اليونيسف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، والبنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ضمن غيرهم من الشركاء، وسوف يسعى إلى تعزيز النظم الوطنية كلما أمكن. وفي العمليات الإنسانية، يشتمل الشركاء الرئيسيون الآخرون على اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية.

- تكفل عمليات الإغاثة الإنسانية التي ينفذها **البرنامج** في حالات النزاعات أو الكوارث الطبيعية إنقاذ الأرواح من خلال ضمان الحصول على الغذاء الكافي، وذلك في ظل ظروف عسيرة وخطرة في غالب الأحيان. وتعتبر الاستجابة حسب الحاجة من بين الكفاءات الأساسية **للبرنامج**.
- وإلى جانب تنفيذ العمليات المباشرة حيث تدعو الحاجة فإن من الضروري للغاية أن يساند **البرنامج** البلدان في تعزيز قدراتها المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، وتفاديها، والتأهب والاستجابة لها، بغية ضمان الحصول على الغذاء الكافي والتغذوي والمأمون لجميع الناس في جميع الأوقات.
- وإدراكاً من **البرنامج** بأن الوصول إلى الغذاء الكافي يشكل مشكلة رئيسية بالنسبة لمعظم الجائعين في العالم، فإنه سيواصل دعم شبكات الأمان ذات الصلة بالقضاء على الجوع، مثل برامج الوجبات المدرسية، وشبكات الأمان المنتجة التي تحمي الحصول وتعزز التغذية وسبل كسب العيش وإنشاء الأصول.
- وسيعمل **البرنامج** على تعزيز قدرات البلدان لتوفير تدابير الحماية الاجتماعية، التي تحمي الحصول على أغذية كافية ومغذية ومأمونة للجميع.

الهدف الاستراتيجي 2: تحسين التغذية

32- سيدعم **البرنامج** الجهود الجماعية للقضاء على جميع أشكال سوء التغذية. وسوف يعمل **البرنامج** على هذا الهدف الاستراتيجي في شراكة مع اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والبنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ضمن غيرهم من الشركاء، ومن خلال آليات التنسيق ذات الصلة مثل لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية، ولجنة الأمن الغذائي العالمي، وحركة توسيع نطاق التغذية. وسوف يسعى **البرنامج** إلى تعزيز ودعم النظم الوطنية كلما أمكن. وفي العمليات الإنسانية، يشتمل الشركاء الرئيسيون الآخرون على اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية.

- تشكل المساعدة في القضاء على سوء التغذية، ولا سيما في السياقات التي تشتد فيها الأعباء أو المخاطر، عنصراً محورياً في عمل **البرنامج**. ويخلِّف سوء التغذية أثراً هائلاً على التنمية البشرية، ويسهم في حلقة الجوع فيما بين الأجيال.
- وسيستخدم **البرنامج** نُهجاً تغذوية مخصوصة لمساندة قدرات البلدان على تقديم خدمات التغذية الممتازة لمعالجة سوء التغذية والوقاية منه. وسيؤكد على النهج الوقائي إزاء سوء التغذية، ويركز على المجموعات الضعيفة، ويساعد على توفير الأسس اللازمة للتنمية المستدامة.
- وعلى **البرنامج** أن يستفيد من الآثار الإيجابية لكل برامجه في تحسين التغذية وذلك من خلال تقوية النُهج المراعية للتغذية، وإدراكاً بأن الحالة التغذوية تتقرر بفعل عمليات متفاعلة ومتعددة القطاعات، بما في ذلك الأمن الغذائي؛ والحصول على الرعاية الصحية، والتعليم، والإصحاح والنظافة الصحية، والبيئة، وتمكين المرأة. وسوف يصمم **البرنامج** برامج تعكس الفهم الواضح للاعتبارات الجنسانية ودوافع سوء التغذية عبر القطاعات.

الهدف الاستراتيجي 3: تحقيق الأمن الغذائي

33- سيركز **البرنامج** على أشد الناس والمجتمعات المحلية ضعفاً، وسيساند الشركاء في تعزيز سبل العيش والقدرة على الصمود المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية، والتكيف مع تغير المناخ، وتعزيز استدامة وصمود النظم الغذائية. وسيواصل **البرنامج** التعاون الوثيق مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشأن الاستراتيجيات المشتركة والتنفيذ والدعوة. وسوف يعمل **البرنامج** أيضا على هذا الهدف الاستراتيجي في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والبنك الدولي، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ضمن غيرهم لدعم البرامج والخدمات الوطنية. وسوف يساهم **البرنامج** أيضا في آليات التنسيق ذات الصلة مثل لجنة الأمن الغذائي وشبكة معلومات الأمن الغذائي. ويشتمل الشركاء الرئيسيون الآخرون على المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية.

- ثمة إقرار بأن حالات الأزمات المتكررة التي تعيش فيها المجتمعات المحرومة من الأمن الغذائي في بيئات متضررة أو هشة وتتعرض لمستويات عالية من الصدمات هي من بين التحديات الكبرى التي تواجه جهود القضاء على الجوع. وسيستخدم **البرنامج** أدوات تحليلية لتيسير الفهم المتعدد القطاعات لمخاطر الكوارث وفرص تعزيز سبل كسب العيش والصمود أمام تغير المناخ وتعزيز التغذية. وسوف تساعد هذه العملية التحليلية الشركاء على الانخراط في جهود دؤوبة لبناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية. كما أن الأدوات المماثلة ستساعد الشركاء على دعم المجتمعات في حالات النزاعات والنزوح الممتدة عن طريق توجيه الجهود لدعم قدرتها على الصمود من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

- وسيدعم **البرنامج** الحد من مخاطر الكوارث ومواجهة آثار تغير المناخ التي تيسر تحقيق هدف القضاء على الجوع، باستخدام أدوات مبتكرة من علوم المناخ والتمويل لربط نظم الإنذار المبكر بآليات الاستجابة المبكرة، ومن خلال تنفيذ البرامج التي تنشئ الأصول الإنتاجية، وتعزز إنتاج الأغذية المتنوعة تغذويا، وتنويع استراتيجيات سبل كسب العيش وإعادة تأهيل الموارد الطبيعية.

- ويعتبر النهوض بفرص التسويق، والإنتاجية، وسبل العيش المتعلقة بأصحاب الحيازات الصغيرة وسيلة قوية لتحسين الأمن الغذائي والتغذية. وتستفيد برامج **البرنامج** الرامية إلى تيسير وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق الزراعية من أثر مشترياته وخبرته في هذه الأسواق، وكذلك من أثر وخبرة المشترين الآخرين التابعين للقطاعين العام والخاص، بما يسهم في إرساء النظم الغذائية الصامدة، وإنتاج أغذية متنوعة تغذويا، والإدارة المحسنة لمرحلة ما بعد الحصاد، والتنمية السوقية لأصحاب الحيازات الصغيرة.[20]

- وسيوظف **البرنامج** استثمارات استراتيجية في تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية لمساعدة المجتمعات المحلية على قيادة ومواصلة كفاحها الذاتي ضد الجوع ولتحقيق هدف التنمية المستدامة 2.

الهدف الاستراتيجي 4: دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

34- سوف ييسر **البرنامج** وينضم إلى الشراكات لتعزيز القدرات القطرية، وضمان اتساق السياسات والإجراءات، والتشجيع على مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في التنفيذ، ويعزز من الابتكار لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

- سيساعد **البرنامج** على تعزيز القدرات وييسر الدعم في هذا المجال للحكومات في تنفيذ خطة القضاء على الجوع والخطط الوطنية ذات الصلة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال تمويل ودعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وسيركز **البرنامج** على المجالات التي يتمتع فيها بالكفاءات الأساسية حسبما يقر بها أصحاب المصلحة الوطنيون والشركاء في السياق القطري.

- وللمساعدة في ضمان عدم تخلف أحد عن الركب، سيقدم **البرنامج** دعماً متواصلاً لجمع ونشر البيانات الموثوقة ذات الجودة الرفيعة والتوقيت الحسن، ولا سيما المتعلقة منها بتحليل انعدام الأمن الغذائي، والهشاشة، والمخاطر، والأثر.

- وسيقيم **البرنامج** شراكات مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وأصحاب المصلحة الآخرين لضمان أن تكون استراتيجيات الأمن الغذائي والتغذية متسقة مع استراتيجيات التنمية الزراعية وحماية البيئة وسيعطي الاعتبار الكامل للحد من مخاطر الكوارث، والمساواة بين الجنسين، والحماية الاجتماعية، والمساءلة أمام السكان المتضررين، والحماية، والسلام والأمن. وفي الحالات التي يقر فيها أصحاب المصلحة الوطنيون والشركاء في السياق القطري بأن **البرنامج** لديه كفاءات أساسية متعلقة بقطاعات أخرى، مثل سلسلة الإمداد، والنقل، والاتصالات، فإن **البرنامج** يمكن أن يعمل أيضا مع الشركاء لضمان أن تأخذ السياسات في هذه القطاعات بعين

[20] استنادا إلى سياسة عام 2004 بشأن شراء الأغذية في البلدان النامية والخطتين الاستراتيجيتين 2008-2011 و2014-2017، سعى **البرنامج** إلى تعزيز ونشر قدرته على استغلال الروابط بين ممارساته في مجال المشتريات وزيادة قدرة صغار المزارعين على الوصول إلى الأسواق، وتعميم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات داخل المنظمة. وسيواصل **البرنامج** هذه الجهود، ساعيا إلى رفع مستوى الوعي وتحفيز إصلاح السياسات والابتكار المؤسسي، والاستثمار لمكافحة الجوع من جانب الطلب في النظم الغذائية. وإذ يعمل **البرنامج** عند مفترق الطرق بين الأسواق التجارية للأغذية والمصلحة العامة المتمثلة في المساعدة الغذائية، فإن طلبه على الأغذية وخدمات النظم الغذائية يمكن أن يمثل قوة مباشرة وغير مباشرة لتعزيز أداء النظم الغذائية، وبالتالي تعزيز النمو الزراعي الشامل والتحول الاجتماعي والاقتصادي المستدام، والأمن الغذائي واسع النطق.

الاعتبار الأمن الغذائي، والحد من مخاطر الكوارث، والمساواة بين الجنسين، والحماية الاجتماعية، والمساءلة أمام السكان المتضررين، والحماية، والسلام والأمن وأن تتسق معها.

الهدف الاستراتيجي 5: إرساء الشراكات لتحقيق نتائج أهداف التنمية المستدامة

35- سيقدم **البرنامج** خدمات ومنصات مشتركة ويحسن إمكانية الحصول على الموارد والخبرة والمعرفة والوصول إلى الشبكات لدعم جهود أصحاب المصلحة في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

- تتسم الخدمات المشتركة التي يوفرها **البرنامج** بأهمية بالغة في دعم الجهود القطرية، والإقليمية، والعالمية للاستجابة للأزمات الإنسانية. وسيواصل **البرنامج** توفير الخدمات ذات الجودة الرفيعة والتوقيت الحسن باعتباره قائد مجموعتي اللوجستيات والاتصالات في حالات الطوارئ التابعتين للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك من خلال فريق الدعم السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالات الطوارئ التابع له، وكمدير لخدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية ومستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية، ومن خلال توفير الحلول الهندسية المستدامة للاحتياجات الإنسانية.
- وسيساند **البرنامج** التدابير القائمة على الشراكات لمواصلة الابتكار والتعلم بغية معالجة التحديات المتعددة التي تواجه التنمية المستدامة. وسيستحدث **البرنامج** ويصقل منصات تسليم مشتركة للتحويلات القائمة على النقد، وقدرات المشتريات المحلية، والمبادرات المماثلة التي تدعم التنفيذ. ويتيح التعاون الحصول على الموارد، والخبرات، والمعارف، والشبكات التي تعتبر أساسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتقر خطة عام 2030 بالحاجة إلى سرعة الحركة والابتكار في الشراكات. وعند تيسير تنفيذ خطة 2030، سيساند **البرنامج** البلدان في تعبئة موارد متزايدة، ومطردة، ومرنة، بما في ذلك من خلال علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

النتائج الاستراتيجية للبرنامج والحصائل الاستراتيجية للبرنامج

36- وتركز النتائج الاستراتيجية، التي تستند إليها الغايات الاستراتيجية، على استجابات **البرنامج** إلى ما تحتاجه البلدان لا إلى ما يمكن **للبرنامج** أن يقدمه. كما أن هذه النتائج محمَّلة على هدفي التنمية المستدامة 2 و17 المرتبطين بقدرات **البرنامج** ورسالته المتعلقة بالقضاء على الجوع ودعم الشراكات من أجل التنمية المستدامة. ومن خلال هذا التحميل تَربط النتائج الاستراتيجية الدعم الذي يقدمه **البرنامج** بالجهود الوطنية والعالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. وسيتم قياس النتائج الاستراتيجية **للبرنامج** من خلال مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لغايات التنمية المستدامة ذات الصلة (انظر الملحق الأول)؛ وبالتالي فإن الحكومة الوطنية ستُقيسها في كل بلد.

37- ومن المنتظر أن تكون غايات التنمية المستدامة المحددة وطنياً هي الغايات العالمية لتلك الأهداف في صيغة تتناسب مع السياق المحلي. وبالاسترشاد بالنتائج الاستراتيجية **للبرنامج**، ومع مراعاة السياقات والأولويات المحلية فإن **البرنامج** سيسهم في الغايات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة من خلال مجموعة من الحصائل الاستراتيجية **للبرنامج** والمتعلقة بكل نتيجة من النتائج الاستراتيجية. والحصائل الاستراتيجية **للبرنامج** هي صيغة من النتائج الاستراتيجية التي تتيح المزيد من التركيز وتتعلق بالسياقات المحلية. وتعكس صيغة الحصائل الاستراتيجية **للبرنامج** غايات التنمية المستدامة الوطنية التي سيعمل **البرنامج** على تحقيقها مع الشركاء الوطنيين ووكالات الأمم المتحدة؛ وسيتم قياس تحقيق هذه الأهداف بالمؤشرات الوطنية المرتبطة بهدفي التنمية المستدامة 2 و17. وسوف تتم صياغة الحصائل الاستراتيجية على المستوى القطري وتوضع في سياق الاحتياجات والأولويات المحلية، باستخدام صيغة مرتبطة بالحصائل الاستراتيجية للفريق القطري للأمم المتحدة. (ويقدم القسم رابعاً المزيد من التفاصيل).

38- وفي الفقرات التالية ترد كل نتيجة استراتيجية مع أمثلة على كيفية صياغة الحصائل الاستراتيجية **للبرنامج**. وسوف تُستمد الحصائل الاستراتيجية **للبرنامج** من صيغة الحصائل التي وافق عليها الفريق القطري للأمم المتحدة وبالتالي ستستخدم نصا متفق عليه محليا يعكس نتائج أهداف التنمية المستدامة الوطنية. وستسهم حصائل **البرنامج** التشغيلية ونواتجه وأنشطته في مختلف الحصائل الاستراتيجية **للبرنامج** وفقاً للسياق. وإضافة إلى الحصائل الاستراتيجية، ترد أيضا قائمة إرشادية بالتدخلات التي يمكن القيام بها لكل نتيجة استراتيجية في الفقرات التالية؛ غير أن هذه الأمثلة والقوائم ليست شاملة ولا تقريرية.

39- ***النتيجة الاستراتيجية 1: تمتع كل فرد بالقدرة على الحصول على الغذاء.*** امتلاك جميع الناس، ولا سيما الفقراء والضعفاء، القدرة على الحصول على غذاء كاف ومغذ ومأمون طيلة السنة بحلول عام 2030 *(غاية التنمية المستدامة 2-1، والهدف الاستراتيجي 1).*

ومن الأمثلة على الحصائل الاستراتيجية **للبرنامج** ما يلي:

- محافظة المجموعات السكانية المتضررة من النزاعات على القدرة على تلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية؛
- تعزيز آليات الإنذار المبكر والاستجابة التي تمكّن البلد من تلبية الاحتياجات من المساعدة الغذائية في الكوارث المحلية بسرعة وعلى نحو فعال وبأحجام متزايدة تدريجيا؛
- ضمان حصول سكان المناطق الحضرية الفقيرة على الخدمات الأساسية، وخاصة الأطفال دون سن الخامسة، وأطفال المدارس الابتدائية، والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والسل.

ومن الأمثلة على التدخلات الرامية إلى تحقيق هذه النتيجة ما يلي:

- توفير أغذية كافية ومغذية عبر عمليات التوزيع العام للأغذية و/أو الطرائق القائمة على النقد؛
- تعزيز قدرة الإنذار المبكر، وآليات التأهب للكوارث والاستجابة لها على الصعيد الوطني، بما في ذلك جمع بيانات مصنفة حسب نوع التغذية ونوع الجنس وتحليلها؛
- توفير أغذية كافية ومغذية وتقوية القدرات للنظم الوطنية للحماية الاجتماعية وشبكات الأمان المرتبطة بالجوع.

40- ***النتيجة الاستراتيجية 2: ألا يعاني أحد من سوء التغذية***. ألا يعاني أحد من سوء التغذية بحلول عام 2030، وأن يتم تحقيق الغايات المتفق عليها دولياً بشأن تقزم وهزال الأطفال بحلول عام 2025 *(غاية التنمية المستدامة 2-2، الهدف الاستراتيجي 2).*

ومن الأمثلة على الحصائل الاستراتيجية **للبرنامج** ما يلي:

- أن تقل نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الهزال عن 5 في المائة؛
- تحسن مؤشرات التغذية للمصابين بفيروس الإيدز والسل؛
- أن توفر العيادات الصحية على مستوى المقاطعات والمجتمعات المحلية بحلول عام 2021 في الأقاليم الثلاثة الأكثر معاناة من انعدام الأمن الغذائي خدمات تغذية مناسبة، وأن تغطي نسبة 80 في المائة من الحوامل والمرضعات والأطفال دون سن الخامسة.

ومن الأمثلة على التدخلات الرامية إلى تحقيق هذه النتيجة ما يلي:

- معالجة سوء التغذية الحاد المعتدل؛
- معالجة نقص المغذيات الدقيقة والوقاية منه؛
- التدريب على التوعية بمسائل التغذية وتوفير أغذية مقواة لدعم الوقاية من التقزم.

41- ***النتيجة الاستراتيجية 3: تحسين الأمن الغذائي لأصحاب الحيازات الصغيرة***. أن تكون لدى أصحاب الحيازات الصغيرة بحلول عام 2030 دخول أعلى وقدرة إنتاجية أكبر مما كانت عليه عام 2015، بما يدعم تحسين الأمن الغذائي. *(غاية التنمية المستدامة 2-3، الهدف الاستراتيجي 3)*.

ومن الأمثلة على الحصائل الاستراتيجية **للبرنامج** ما يلي:

- أن تتمتع المزارعات من أصحاب الحيازات الصغيرة في المجتمعات المستهدفة المحرومة من الأمن الغذائي بدخول أعلى بكثير وأن تزداد قدرتهن الإنتاجية؛
- تخفيض خسائر ما بعد الحصاد لدى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق المستهدفة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي إلى أقل من 10 في المائة بحلول عام 2025؛
- زيادة قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة الريفيين الضعفاء في المنطقتين الأكثر تضررا من الجفاف على الصمود من خلال وصول أفضل إلى الأسواق وزيادة الإنتاجية.

ومن الأمثلة على التدخلات الرامية إلى تحقيق هذه النتيجة ما يلي:

- الاستفادة من قوة **البرنامج** الشرائية وخبرته في سلسلة الإمداد في النهوض بفرص التسويق المتاحة لأصحاب الحيازات الصغيرة وبدخولهم؛
- تعزيز النظم التجميعية مثل منظمات المزارعين، ونظم التجار وإيصالات المستودعات، وقدرتها على الإدارة، بما في ذلك القيادة، وحفظ السجلات، وتعميم الاهتمام بالقضايا الجنسانية، ومناولة مرحلة ما بعد الحصاد، والتسويق، والحصول على الخدمات المالية؛
- تقديم الدعم لإنشاء الأصول المادية والطبيعية، مثل استصلاح الطرق الريفية، وتعزيز قدرة خدمات الإرشاد الزراعي والتوعية بمسائل التغذية وتنويع المحاصيل لتحسين الوصول إلى الأسواق وإنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة خلال فترات الجفاف.

42- ***النتيجة الاستراتيجية 4: أن تكون النظم الغذائية مستدامة***. أن تكون النظم الغذائية بحلول عام 2030 مستدامة وأن تَستخدم ممارسات الصمود التي تساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية؛ وتقوية القدرات على التكيف مع تغير المناخ، والأحوال الطقسية القاسية، والكوارث؛ وتحسين نوعية الأراضي والتربة تدريجياً *(غاية التنمية المستدامة 2-4، الهدف الاستراتيجي 3)*.

ومن الأمثلة على الحصائل الاستراتيجية **للبرنامج** ما يلي:

- تعزيز حماية سبل عيش المجتمعات المحلية الرعوية في المناطق الثلاث الأكثر تعرضاً للكوارث من الانقطاعات، والصدمات، وعوامل الإجهاد، مقيسة بالمؤشرات الوطنية وعلامات القياس العالمية؛

- تعزيز حماية المجتمعات المحلية اللاجئة التي تعيش بالقرب من الأراضي المعرضة للتصحر من الجفاف، والفيضانات، والصدمات وعوامل الإجهاد الأخرى؛
- تعزيز صمود أصحاب الحيازات الصغيرة الريفيين في الإقليمين الأكثر تأثراً بتغير المناخ إزاء تغاير المناخ والصدمات.

ومن الأمثلة على التدخلات الرامية إلى تحقيق هذه النتيجة ما يلي:

- المساهمة في إدارة مخاطر الكوارث عبر أنشطة شبكة أمان إنتاجية تمكّن إنشاء الأصول المادية والطبيعية للحد من التآكل وتحسين تجميع المياه وتحسين جودة التربة؛
- تحسين القدرة على الصمود من خلال إنشاء الأصول التي تعزز قاعدة الموارد الطبيعية للأسر الضعيفة، وتدعم إنتاج محاصيل متنوعة تغذويا، وتقلل من آثار الأحوال الطقسية القاسية، والكوارث؛
- تعزيز القدرة على الصمود إزاء المناخ لدى البلدان، والمجتمعات المحلية، والأسر الضعيفة من خلال تحويل المخاطر عبر أدوات مثل التأمين وأدوات التمويل الاحترازي المدارة حكومياً التي تربط التوقعات المناخية أو نظم الإنذار المبكر لتسهيل الاستجابة المبكرة.

43- ***النتيجة الاستراتيجية 5: امتلاك البلدان لقدرات معززة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة***. يؤدي الدعم الدولي لتقوية القدرات، بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، إلى تحسين تنفيذ الخطط الوطنية لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، وخاصة من خلال مزيد من نقل التكنولوجيا، والابتكار، وتحسين جمع البيانات وجودتها، وتقاسم المعرفة. *(غاية التنمية المستدامة 17-9، الهدف الاستراتيجي 4)*.

ومن الأمثلة على الحصائل الاستراتيجية **للبرنامج** ما يلي:

- خطط وطنية للحد من الكوارث، والاستثمار والاستجابة للكوارث الطقسية والكوارث الطبيعية الأخرى بما يتماشى مع معايير مبادرة القدرة الأفريقية على مواجهة المخاطر؛
- زيادة استخدام البيانات المصنفة حسب أصحاب المصلحة الوطنيين المنفذين لبرامج الحماية الاجتماعية، وتحسين تسليم خدمات عالية الجودة وتيسير إدارة البرامج من أجل تحقيق النتائج؛
- حصول الأسر الضعيفة في المقاطعات النائية على الخدمات الاجتماعية الأساسية طوال العام.

ومن الأمثلة على التدخلات الرامية إلى تحقيق هذه النتيجة ما يلي:

- توفير تمويل للتعاون الثلاثي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب لتبادل التكنولوجيا لتحليل المخاطر وتبادل الخبرات في جهود الحد من المخاطر، مثل تأمين مبادرة القدرة الأفريقية، بين البلدان التي تواجه مخاطر مماثلة؛
- توفير الدعم و/أو تقوية القدرات للمكاتب الإحصائية الوطنية بشأن أساليب جمع البيانات المصنفة حسب الهشاشة والأمن الغذائي والتغذية؛
- تقوية القدرات للتغلب على التحديات اللوجستية التي تواجهها سلاسل الإمداد الوطنية في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية.

44- ***النتيجة الاستراتيجية 6: اتساق سياسات دعم التنمية المستدامة***. أن تكون السياسات الخاصة بالقضاء على الجوع وترويج التنمية المستدامة متسقة وداعمة للجهود الجماعية من أجل التنمية المستدامة في كل أبعادها *(غاية التنمية المستدامة 17-14، الهدف الاستراتيجي 4)*.

ومن الأمثلة على الحصائل الاستراتيجية **للبرنامج** ما يلي:

- أن يكون هناك إطار استراتيجي وطني متعدد القطاعات للقضاء على الفقر والجوع بحلول عام 2030؛
- تتناول خطة الاستدامة البيئية والتكيف مع تغير المناخ احتياجات السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية والحضرية؛
- أن يمتلك البلد خطة لتعزيز التغذية، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، وأن يتم تتبع التقدم وإدارته.

ومن الأمثلة على التدخلات الرامية إلى تحقيق هذه النتيجة ما يلي:

- الانخراط مع اليونيسف ومنظمة الأغذية والزراعة والوكالات الأخرى والشركاء في تحسين وتعزيز التفكير المفاهيمي بشأن الاستراتيجيات المتعددة القطاعات للتصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، بما في ذلك أعمال الدعوة المشتركة والبحوث التشغيلية لتعزيز القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية على المستوى القطري؛
- الانخراط في البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وهو إطار سياسات أفريقيا بشأن التحول الزراعي، وخلق الثروة، والأمن الغذائي والتغذية، والنمو الاقتصادي، والرخاء للجميع، والأطر المماثلة لترويج اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة الإقليمية؛
- الانخراط مع وزارات الزراعة، والبيئة، والتعليم، والصحة، والتنمية الاقتصادية الاجتماعية، وما إليها، في تصميم وتخطيط سياسات وأطر عمل متكاملة تتعلق بالأمن الغذائي والتغذية.

45- ***النتيجة الاستراتيجية 7: امتلاك البلدان النامية لطائفة من الموارد المالية للاستثمار الإنمائي***. تمكُّن البلدان النامية، بفضل الموارد المالية الإضافية المتاحة من مصادر متعددة، من الانخراط في عمل متسق ومطرد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة *(غاية التنمية المستدامة 17-3، الهدف الاستراتيجي 5)*.

ومن الأمثلة على الحصائل الاستراتيجية **للبرنامج** ما يلي:

- أن يستفيد البلد من زيادة الاستثمارات المباشرة للقطاع الخاص في المكونات الأساسية للنظام الغذائي، حسب القياس بالمؤشرات الوطنية وعلامات القياس العالمية؛
- توسيع البلد للقدرة على النفاذ إلى الأموال المجمعة العالمية الخاصة بموارد التكيف مع تغير المناخ بنسبة 50 في المائة على الأقل؛
- زيادة نُهج إدارة المخاطر والتأمين الأخرى لمستوى الموارد المتاحة لاستجابات المساعدة الغذائية الطارئة في البلد.

ومن الأمثلة على التدخلات الرامية إلى تحقيق هذه النتيجة ما يلي:

- ترويج شركات القطاعين العام والخاص؛
- توفير المساعدة للبلدان النامية في الاستفادة من آليات التمويل المجمَّع لتحقيق الغايات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة؛

- استحداث وترويج آليات تمويل مبتكرة مثل أدوات تجميع وتحويل المخاطر، أو سندات الأثر الاجتماعي.

46- ***النتيجة الاستراتيجية 8: تعزز خدمات البرنامج الموحدة، واقتسام المعرفة، والخبرة، والتكنولوجيا، الدعم لجهود البلدان الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة***. يقوم **البرنامج** في الحالات الإنسانية وغيرها، وعندما يدعوه الشركاء، بتعبئة واقتسام المعرفة، والخبرة، والتكنولوجيا، والموارد المالية *(غاية التنمية المستدامة 17-16، الهدف الاستراتيجي 5)*.

ومن الأمثلة على الحصائل الاستراتيجية **للبرنامج** ما يلي:

- أن تزوِّد مجموعة سلسلة الإمداد الشركاء الإنسانيين بالدعم اللازم للاستجابة إلى الاحتياجات الإنسانية للمجموعات السكانية المتأثرة بالنزاعات على نحو فعال وحسن التوقيت؛
- أن يكون الشركاء الإنسانيون قادرين على تقديم خدماتهم بطريقة تكميلية وكفؤة من حيث التكاليف؛
- منصة متعددة أصحاب المصلحة لاقتسام التحليلات، والممارسات المثلى، والدروس المتعلقة بالحماية الاجتماعية.

ومن الأمثلة على التدخلات الرامية إلى تحقيق هذه النتيجة ما يلي:

- توفير خدمات مشتركة مثل إدارة **البرنامج** لخدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية ومستودع الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية، وقيادته لمجموعتي اللوجستيات والاتصالات في حالات الطوارئ التابعتين للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وفريق الدعم السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالات الطوارئ، وما إلى ذلك؛
- إرساء منصات تسليم مشتركة للتحويلات القائمة على النقد؛
- الانخراط في العمل مع شبكة معلومات الأمن الغذائي ودعمها لتعزيز الحوار القطري بشأن استخدام معلومات الأمن الغذائي والتغذية للاسترشاد بها في تخطيط برامج الحماية الاجتماعية وتسليمها.

47- وتترجم النتائج الاستراتيجية على المستوى القطري إلى حصائل استراتيجية **للبرنامج** ترتبط بالغايات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة ضمن إطار متين للنتائج بما يتماشى مع توصيات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتوائم تدابير **البرنامج** مع الاحتياجات والأولويات القطرية لتحقيق هدف التنمية المستدامة 2 ودعم خطة عام 2030. ويستند إطار النتائج هذا، الذي يرد بمزيد من التوضيح في القسمين الرابع والخامس، إلى سلسلة النتائج الواردة في الشكل 1، والتي توضح كيفية تحقيق المستوى المؤثر للغايات الاستراتيجية والأهداف الاستراتيجية ذات الصلة من خلال النتائج الاستراتيجية التي ستوضع على المستوى القطري مع خلال مجموعة من الحصائل الاستراتيجية **للبرنامج** المتولدة من حصائل ونواتج أنشطته. وتستند هذه السلسلة من النتائج إلى نظريات التغيير التي توضح المسارات السببية التي تسهم أنشطة ونواتج **البرنامج** من خلالها بصورة مباشرة وملموسة في حصائل **البرنامج** اللازمة لتحقيق الآثار المرتبطة بهدفي التنمية المستدامة 2 و17.

ربط عمل البرنامج مع الغايات الأخرى لأهداف التنمية المستدامة

48- في حين أن نقطة انطلاق **البرنامج** هي عمله للقضاء على الجوع، أي هدف التنمية المستدامة 2، فإن التحديات والحلول المترابطة المنخرطة في إنهاء الجوع والفقر تعني أن **البرنامج** سيسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة الأخرى. وسيمثل تركيز **البرنامج** الأساسي على القضاء على الجوع المدخل والمسوغ للإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى غير الهدف 2.

49- وعلى سبيل المثال فإن **البرنامج**، بدعمه أو تنفيذه لبرامج الوجبات المدرسية، قد يسهم في غايات هدف التنمية المستدامة 2 المتعلقة بالحصول على الغذاء، أو تحسين التغذية، أو سبل عيش أصحاب الحيازات الصغيرة، في الوقت الذي يقدم فيه في الغالب مساهمات ضخمة لتحقيق الغايات الأخرى لأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك ما يتعلق بالتعليم (هدف التنمية المستدامة 4)، والمساواة والتكافؤ بين الجنسين (هدف التنمية المستدامة 5)، والدخل الأسري (هدف التنمية المستدامة 1)، والصحة (هدف التنمية المستدامة 3). ففي كوت ديفوار عام 2016، على سبيل المثال، وبدعم من برنامج ماكغفرن-دول، قدم **البرنامج** وجبات ساخنة يومية إلى 000 125 طفل في 613 مدرسة ابتدائية عامة في الأقاليم الأشد حرماناً في البلاد، مع القيام في الوقت ذاته بتعزيز قدرة المزارعات على إمداد البرنامج المذكور بالأغذية. وتسهم مثل هذه البرامج في نتائج البلاد المتعلقة بالتعليم والقضايا الجنسانية، مع دعمها كذلك للنتائج الصحية المرتبطة بالممارسات الغذائية.

50- ومساندة لهدف التنمية المستدامة 17، وبالتشاور والتعاون بشكل وثيق مع أصحاب المصلحة المعنيين، فإن **البرنامج** يمكن أن يستجيب إلى طلب تتقدم به حكومة وطنية وشركاء لتوفير خدمات غير مرتبطة مباشرة بجهود القضاء على الجوع ولكنها تدعم تحقيق أهداف خطة عام 2030 وتتماشى مع نقاط قوة **البرنامج** وقدرته على المساعدة. وطوال أزمة الإيبولا الإقليمية في 2014-2015، مثلاً، عمل **البرنامج** في كل البلدان الموبوءة، ووفر الدعم اللوجستي الحيوي إلى منظمة الصحة العالمية ومجتمع العمل الإنساني، بما في ذلك محاور للتخزين، والشراء، والنقل، واللوجستيات في عواصم البلدان المعنية وبالقرب منها، إلى جانب 11 قاعدة لوجستية متقدمة في ثلاثة بلدان.

51- وستكون مساهمات **البرنامج** في أهداف التنمية المستدامة الأخرى على المستوى القطري من خلال ربط نواتج **البرنامج** بحصائل الشركاء الوطنيين والشركاء الآخرين المتعلقة بغايات التنمية المستدامة غير تلك التي تنعكس بالفعل في النتائج الاستراتيجية **للبرنامج**.

الحدود والسياق

52- بالنظر إلى اتساع نطاق هدفي التنمية المستدامة 2 و17 فمن المهم رسم حدود انخراط **البرنامج** من المنظور الاستراتيجي، لا فيما يتعلق بالاستجابة للتحديات أو فرص الانخراط التي قد تنشأ فحسب. ويعتمد **البرنامج** على موارده، ومعارفه، ومهاراته الذاتية في كل سياق مع إقراره بالقيمة المضافة للشركاء واستفادته منها. وليس هناك من دور مفيد **للبرنامج** للعمل نحو تحقيق هدفي التنمية المستدامة 2 و17 في البلدان القادرة على الاضطلاع بالوظائف والتدابير الضرورية بنفسها، أو في السياقات التي تتوافر فيها خيارات تجارية صالحة، ومأمونة، وموثوقة، أو جهات فاعلة أخرى تتمتع بموقع أفضل للمساهمة. ويرمي **البرنامج** إلى دعم البلدان بطرق تجعلها أكثر فأكثر قادرة على تولي المسؤوليات التشغيلية، والمالية، والتقنية لتحقيق هدف القضاء على الجوع اعتماداً على مستوى أقل من الدعم من **البرنامج** أو بدون هذا الدعم تماما. وبالنسبة لهدف التنمية المستدامة 17 فإن مساندة **البرنامج** للبلدان قد تتعلق بالأهداف الإنمائية أو الإنسانية غير هدف القضاء على الجوع.

53- وقد تدعو الحاجة إلى **البرنامج** في بلد ما في إطار ثلاثة أنواع عريضة من السياقات:

- التعطيل؛
- الفقر الهيكلي؛
- حالات الانتقال/الإنعاش.

وغالباً ما تتداخل هذه السياقات. ومن المهم بشكل خاص الإقرار بأن الناس الأشد فقراً والأكثر ضعفاً يواجهون عادة حالات تعطيل متكررة تمنع الاستثمارات المطردة في التصدي للفقر الهيكلي وتقوض الجهود الرامية إلى الإنعاش.

التعطيل

54- إن التعطيل هو أي نوع من الصدمات الذي يؤدي بفعل ضخامة حجمه إلى إيقاف التنمية المستدامة على المستوى المجتمعي. وتشمل الأمثلة على ذلك الكوارث الطبيعية، وحالات نقص الأغذية، والارتفاعات السعرية الضخمة والسريعة، والركود الاقتصادي، والجائحات، والنزاعات. وتقود ظروف التعطيل هذه إلى نوعين من الحالات التي تدعو الحاجة فيها إلى المساعدة لإنقاذ الأرواح وسبل العيش: النوع الأول هو حالة طوارئ تقود فيها المرحلة الأولية بعد صدمة رئيسية إلى أزمة تتهدد الأرواح؛ أما النوع الثاني الذي يناظر سابقه من حيث الأهمية فهو تعطيل طويل الأجل ناجم عن أزمة معقدة مثل نزاع ممتد ونزوح قسري يعيق القدرة على الاستثمار، والنمو، والتطور، بحيث تُترك المجتمعات المحلية عاجزة عن التصدي. وحينما تتولى المجتمعات المحلية والحكومات المضيفة رعاية المجموعات السكانية النازحة، وعلى مدى عقود في بعض الأحيان، فإن قدراتها تنوء بما تحمل، ولا سيما حينما تكون هناك تدفقات ضخمة من الناس الذين يفرون من النزاع والعنف البالغ.

الفقر الهيكلي

55- يتواصل الفقر المدقع والجوع حتى حينما يحل السلام، والاستقرار، وتتوافر القدرة على الاستثمار، بل وحتى في البلدان ذات المؤشرات الجيدة للاقتصاد الكلي. ويتعلق الطابع "الهيكلي" لهذا الفقر بعدم المساواة وعجز سياسات ونظم الحماية الاجتماعية عن الوصول إلى كل المحتاجين وعن ضمان حصولهم على الغذاء. وفي العديد من الحالات فإن هذا العجز يديم سوء التغذية من الأم إلى الطفل، بما يؤدي إلى دورة الجوع فيما بين الأجيال التي لا تخفف منها التنمية والنمو الاقتصادي الواسعين. وتشكل أوجه عدم المساواة بين الجنسين المستمرة والهيكلية، ولا سيما فرص النساء المحدودة في المشاركة في المحافل التعليمية، والصحية، والاقتصادية، والسياسية، حاجزاً ضخماً أمام التنمية المستدامة والتغلب على الفقر والجوع المترسخين؛ ولذلك فإن من المهم فهم تأثيرات عدم المساواة بين الجنسين. وقد تجعل العوامل الجغرافية، والافتقار إلى البنى التحتية، وقلة الكثافة السكانية، من الأصعب على الحكومات توفير الخدمات في المناطق الريفية، ولا سيما لأصحاب الحيازات الصغيرة الذين يشكلون غالبية الناس الفقراء. على أنه مع توسع التمدين في البلدان النامية، فإن الفقر المدقع يظهر أكثر فأكثر في المدن، حيث تعجز الخدمات بفعل اتساع نطاق الفقر ومعدل الهجرة عن القيام بواجباتها، مما يترك الأشد فقراً دون شبكات أمان. وتتفاقم هذه التحديات بفعل تغير المناخ، وتدهور النظم الإيكولوجية، والنمو السكاني.

حالات الانتقال/الإنعاش

56- تغطي عملية الإنعاش من التعطيل عادة الفترة اللاحقة لصدمة كبرى، مثل زلزال، أو موجة جفاف، أو فيضان، أو فترة الانتقال بعد النزاع إلى السلام وعودة النازحين وتوطنهم مجدداً، وحينما تكون مخاطر الصدمات الحادة المقبلة منخفضة. وفي غالب الأحيان لا يكون الإنعاش عملية خطية، وخصوصاً حينما يعاني الناس والمجتمعات المحلية من الضعف البالغ، مما يجعل من المحتمل حدوث نكسات ناجمة حتى عن صدمات وعوامل ضاغطة ثانوية. ويؤكد هذا الخطر أهمية تعميم أنشطة بناء القدرة على الصمود، ولا سيما التأهب، والحد من مخاطر الكوارث، وشبكات الأمان، ضمن الجهود القطرية وفي كل أعمال **البرنامج**. وفي المجتمعات المحلية والبلدان التي لا تواجه مستويات عالية من المخاطر فإن من المفترض أن يكون بالمستطاع القيام بالإعمار إذا ما توافرت الاستثمارات المطردة.

رابعاً- العمل على المستوى القطري

دعم الجهود القطرية للقضاء على الجوع

57- دعم الجهود القطرية لتحقيق هدف القضاء على الجوع. يتطلب القضاء على الجوع فهماً مشتركاً لسياقات هذه الظاهرة في بلد ما واتفاقاً على التدابير ذات الأولية لمعالجة تلك السياقات. وتوفر السياقات المحلية البارامترات اللازمة للاحتياجات والأولويات الوطنية وللانخراط الاستراتيجي **للبرنامج** وشراكاته في البلد المعني. ولا يحدد السياق فحسب أوليات العمل، بل أنه يؤثر أيضاً على التدابير المزمع اتخاذها ويعكس التحديات التي تواجه الشركاء والناس في سعيهم للقضاء على الجوع. وتدعو كل المؤتمرات البارزة إلى العمل التعاوني للاستجابة إلى السياقات المحلية، في حين أن خطة عام 2030 تؤكد أيضاً أهمية الإقرار بأن بعض السياقات تواجه تحديات أعظم من غيرها ومن ثم فإن لها احتياجات خاصة للمساعدة.[21]

58- وسيشمل السياق في كل بلد وكل حالة داخل البلد مزيجاً معقداً من العوامل، بما في ذلك الوضع السياسي والاقتصادي، والممارسات والأعراف الاجتماعية والثقافية، والقدرات، والسمات الجغرافية. وقد تكون هناك سياقات متباينة في البلد الواحد وربما تنتقل المجموعات السكانية الضعيفة من سياق إلى آخر على مدى الزمن. وتتطلب الاستجابات المراعية للسياقات تدابير مختلفة ضمن البلد الواحد وفي أوقات متباينة، بما يتماشى مع الاحتياجات المتفاوتة للنساء، والرجال، والفتيات، والفتيان، ومجتمعاتهم المحلية. ولذلك فإن من المهم أن يتفق الشركاء على السياق وأن يراعونه بشكل مناسب على المستوى الاستراتيجي. وسيستخدم **البرنامج** طائفة واسعة من الأدوات، مثل تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها والنهج الثلاثي الأبعاد، في تحليل السياق وتحديد البرامج الملائمة بالتعاون الوثيق مع الشركاء.

نهج التخطيط الاستراتيجي القطري

59- سيتم تنفيذ خطة عام 2030 على المستوى القطري، وسيعمل **البرنامج** مع أصحاب المصلحة الوطنيين والأفرقة القطرية للأمم المتحدة لتحديد السبيل الأمثل لدعم الاستراتيجيات القطرية الرامية إلى القضاء على الجوع، وإرساء الصلات الضرورية عبر القطاعات والسياقات، وضمان الاتساق مع الاستراتيجيات العريضة للبلدان الخاصة بالتنمية المستدامة ودعمها. وعلى هذا فإن جوهر هذه الخطة الاستراتيجية هو نهج التخطيط الاستراتيجي القطري **للبرنامج**، الذي يتألف من استعراضات استراتيجية وخطط استراتيجية قطرية. وتتمثل أهداف نهج التخطيط الاستراتيجي القطري بما يلي: 1) دعم البلدان في تحقيق التقدم على طريق القضاء على الجوع؛ 2) تفعيل الخطة الاستراتيجية على الصعيد القطري؛ 3) النهوض بالاتساق والتركيز الاستراتيجيين وبالفعالية التشغيلية للمساعدة التي يقدمها **البرنامج** ولشراكاته دعماً للجهود القطرية والإقليمية الساعية إلى التصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

الاستعراضات القطرية التي تقودها البلدان والمركزة على هدف التنمية المستدامة 2

60- سيشارك **البرنامج**، وييسر حيثما كان ذلك مناسباً، الاستعراضات الاستراتيجية التي تقودها البلدان بشأن التحديات والجهود المتعلقة بالجوع. ولا يمكن لهذه الاستعراضات أن تكون مفيدة وذات مغزى ما لم تكن تشاورية وشاملة، مع تحليل جلي وموثوق للسياق الإنساني والإنمائي يحدد التحديات التي تواجه البلد المعني على طريق تحقيق هدف القضاء على

[21] خطة عام 2030، الفقرة 56: "إننا إذ نضع هذه الأهداف والغايات نعترف بأن كل بلد يواجه تحديات محددة في سعيه إلى تحقيق التنمية المستدامة، ونشدد على التحديات الخاصة التي تواجه أكثر البلدان ضعفا، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك التحديات المحددة التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل. وتتطلب البلدان التي تمر بحالات نزاع اهتماما خاصا أيضا".

الجوع، مثل الفجوات في أُطر وبرامج السياسات الوطنية، وفي تمويل القطاعين العام والخاص لقطاع الأمن الغذائي والتغذية، وفي قدرات التنفيذ المتوافرة لدى الحكومة والمؤسسات الأخرى. وينبغي أن يسهل الاستعراض الاستراتيجي النقاش بشأن السبل التي يمكن بها لشركاء البلد المعني، بما في ذلك **البرنامج**، توفير الدعم لهذا البلد على طريق القضاء على الجوع. ويتعين إجراء الاستعراض الاستراتيجي والعملية اللاحقة للتخطيط الاستراتيجي القطري كجزء من جهود الفريق القطري للأمم المتحدة بغية العمل معاً وتوحيد الأداء.

61- واستناداً إلى الاستعراضات الاستراتيجية التي تقودها البلدان وتمشياً مع عمليات التخطيط التي تنفذها الحكومات والأفرقة القطرية للأمم المتحدة، فإن **البرنامج** سيحدد الغايات والنتائج الوطنية التي يتمتع إزاءها بموقع طيب يتيح له دعمها. وسيقرر **البرنامج**، بالتعاون مع الحكومات والشركاء الآخرين، الحصائل التي يمكن له أن يسهم فيها تحقيقاً لهدفي التنمية المستدامة 2 و17؛ وستراعي هذه الحصائل الاستراتيجية **للبرنامج** المجموعات السكانية والمؤسسات والنظم المستهدفة التي ستجري مساندتها للقضاء على الجوع في البلد والإقليم، استناداً إلى السياق حينما يكون ذلك مناسبا.

*الخطط الاستراتيجية القطرية **للبرنامج***

62- بغية التنفيذ الفعال للخطة الاستراتيجية **للبرنامج**، وربط الخطط والتدابير الاستراتيجية والبرامجية القطرية بالجهود الوطنية والعالمية لتحقيق هدف القضاء على الجوع، فستحل خطة استراتيجية قطرية **للبرنامج** محل المجموعة الراهنة من وثائق المشروعات. وستصبح الخطة الاستراتيجية القطرية أداة **البرنامج** الاستراتيجية، والبرمجية، والحوكمية للبلد، وستضم الحافظةَ الكاملة لأنشطة **البرنامج**. ويمكن إدراج استجابات **البرنامج** لحالات الطوارئ ضمن الخطة الاستراتيجية القطرية من خلال توسيع نطاق أو إضافة حصائل استراتيجية **للبرنامج** "ذات تركيز إنساني"، وبالتالي الحفاظ على مرونة **البرنامج** وقدرته على الاستجابة بسرعة حسبما يقتضي الأمر، والعمل في الوقت ذاته على ضمان أن تُستثمر أية استجابة للأزمة في أنشطة الإنعاش والتنمية طويلة الأجل، وألا تمتد مرحلة الطوارئ أو دور **البرنامج** نفسه و/أو وجوده بعد انتهاء الحاجة إليه. وعلى هذا فإن الخطط الاستراتيجية القطرية تتضمن العمل المتعلق بالسياسات والبرامج إلى جانب سلسلة الإمداد وأوجه الدعم أو المساعدة الأخرى غير البرامجية. وستقوم الخطة الاستراتيجية القطرية بما يلي:

1) تحديد وضع **البرنامج** ودوره بالاستناد إلى الاحتياجات القطرية ونقاط قوة **البرنامج** وميادين خبرته ودرايته؛

2) تحديد النتائج الوطنية وغايات التنمية المستدامة التي ستسهم فيها النتائج القطرية **للبرنامج** أثناء فترة الخطة الاستراتيجية القطرية، التي تمتد عادة خمس سنوات، وتوضيح الحصائل الاستراتيجية **للبرنامج** التي ستدعمها مساهمة **البرنامج**؛

3) تحديد استثمارات تعزيز القدرات اللازمة للشركاء الوطنيين و**للبرنامج** على حد سواء؛

4) تحديد تدابير الدعم الاستراتيجي، والتمويلي، والتقني التي ستُتخذ للنهوض بمساهمات **البرنامج** في النتائج الوطنية؛

5) تحديد الشراكات مع أصحاب المصلحة، ومن بينهم وكالات الأمم المتحدة، بما يتماشى مع عمليات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني الوطني/المنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية المتضررة.

63- وستساعد الخطة الاستراتيجية القطرية على تحسين كفاءة وفعالية مساعدة **البرنامج** المقدمة إلى الحكومات والمحتاجين، بما في ذلك المتضررون من النزاعات. وتشمل مزايا هذا النهج الجديد للعمل القطري ما يلي:

- *الاتساق لتحقيق هدف القضاء على الجوع*. ستتسم الخطط الاستراتيجية القطرية بفعالية أكبر في تحويل الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** إلى تدابير على المستوى القطري، وستُربط عمليات **البرنامج** مع الخطط الوطنية وخطط الأمم المتحدة، وستيسر أكثر تأطير قضايا الأمن الغذائي والتغذية ضمن خطط وبرامج. وسيؤدي تعزيز الاتساق بين الخطة الاستراتيجية وغايات القضاء على الجوع المنفذة بقيادة البلدان إلى تحسين التموضع البرامجي والاستراتيجي في البلدان وسيساعد **البرنامج** على إرساء شراكات أعمق مع الحكومات، والجهات المانحة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وأطراف أخرى.

- *المرونة التي تكفل الاستجابات المناسبة للسياقات التشغيلية الدينامية، والتوازن بين العمل الإنساني والإنمائي*. تتسم الخطط الاستراتيجية القطرية بسياقها المخصوص وقابليتها للمواءمة، وذلك لتيسير الاستجابات المناسبة للتحولات في البيئة التشغيلية؛ ولتدعيم الصلات بين المساعدة الإنسانية والإنمائية؛ وللتمكين من بناء القدرات بشكل فعال من خلال ضمان أن تساند الاستجابة للأزمات أنشطة الإنعاش والتنمية طويلة الأجل، وأن تعكس فهم المخاطر، والهشاشة، والسبل اللازمة لحماية الضعفاء أثناء الأزمات.

- *منصة متينة لتسليم الالتزامات في المجالات المتفق عليها للانخراط ولتخطيط استراتيجيات خروج فعالة*. تكفل الخطط الاستراتيجية القطرية تعزيز الأنشطة الموجهة لبناء القدرات لمساندة الحكومات في تصميم وإدارة حلولها للجوع المملوكة وطنيا.

- *عمليات تشاورية لتعزيز الأثر*. ستركز العملية التحليلية والتشاورية، التي توضع عبرها الخطط الاستراتيجية القطرية، جهود **البرنامج** على نقاط قوته، ومن ثم تنهض بالقيمة المضافة **للبرنامج**، وترعى الانخراط مع الحكومات، وتمكِّن الشراكات من الاتساق حول نهج مشترك للقضاء على الجوع.

64- وسترفع وثيقة سياسات منفصلة بشأن الخطط الاستراتيجية القطرية إلى المجلس للموافقة عليها في نوفمبر/تشرين الثاني 2016، لتوسيع نطاق المبادئ والعمليات المشار إليها في هذه الخطة الاستراتيجية.

خامساً- الإطار المالي للبرنامج[22]

65- سيكون إطار الميزانية للخطة الاستراتيجية، الذي سيوضع في سياق استعراض الإطار المالي الحالي، أساسياً لتنفيذ الخطط الاستراتيجية القطرية. وبغية تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد، والبرهنة على القيمة المحققة مقابل المال المنفق، وتحسين اتخاذ القرارات، فإن الإطار المالي الجديد يهدف إلى تعزيز الترابط بين الموارد والنتائج. وسيستند هذا الإطار إلى الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، في حين سيستخلص الدروس في الوقت ذاته من منظمات الأمم المتحدة الأخرى حسب الاقتضاء.

66- وسييسر نهج ميزانية الحافظة القطرية تنفيذ الخطط الاستراتيجية القطرية، حيث سيكفل وضوح الصلات بين التخطيط الاستراتيجي والأداء المالي والتشغيلي.

67- وميزانية الحافظة القطرية هي مفهوم مختلف تماماً عن الاستخدام الحالي للمشروعات المتعددة ذات تواريخ الاستهلال والانتهاء الخاصة بكل منها. وترتكز ميزانية الحافظة القطرية على سنة تقويمية، وهي مرتبطة بغايات ونتائج أهداف التنمية المستدامة. وبما أن ميزانية الحافظة القطرية ستشمل كل الحصائل المزمعة التي سيدعمها **البرنامج** في البلد المعني،

[22] يمكن أن يوفر النص المتعلق باستعراض الإطار المالي في النسخة النهائية للخطة الاستراتيجية مخططاً عاماً للكيفية التي يزمع فيها **البرنامج** ضمان تكامل الخطة الاستراتيجية، والخطط الاستراتيجية القطرية، واستعراض الإطار المالي، وإطار النتائج المؤسسية، دون الخوض في التفاصيل.

فإن هيكل الميزانية المقابل سيبين صلات واضحة بدءاً من الاستراتيجية المؤسسية إلى تمويل الحصائل الاستراتيجية **للبرنامج** ووصولاً إلى التمويل المستند إلى الأنشطة، وستمكّن **البرنامج** من تخطيط حافظته الكاملة من الأنشطة كل عام. وستؤدي ميزانية الحافظة القطرية إلى الابتعاد عن الاعتماد الحالي على المدخلات ومكونات التكلفة للمشروعات الفردية. ومن المنتظر أن ينهض ذلك بقدرة **البرنامج** على الاستجابة بكفاءة؛ وتحديد أولويات الاحتياجات التشغيلية؛ والمساهمة بشكل أفضل في تحسين الإدارة، والإبلاغ، والتحليل في المجال المالي، وتوفير بيانات أفضل عن كفاءة التكاليف؛ وتيسير تعبئة الموارد.

68- وسيعرض الإطار المالي المعدل ومفهوم ميزانية الحافظة القطرية في وثيقة سياسات منفصلة ستُرفع إلى المجلس للموافقة عليها.

سادساً- قياس الأداء ورصده

69- يقوم النظام الحالي لإدارة الأداء في **البرنامج** على إطارين اثنين للأداء هما: إطار النتائج الإدارية، الذي يُعنى بالكفاءة التي يوفر بها **البرنامج** الخدمات؛ وإطار النتائج الاستراتيجية، الذي يعكس التقدم على طريق تحقيق هدف **البرنامج** المتمثل في تحسين الأوضاع الحياتية للمستفيدين. ويقدم هذان الإطاران معاً، إلى جانب سلاسل النتائج ذات الصلة، صورة كاملة عن أداء **البرنامج**. ووفر استخدام الإطارين المذكورين الأساس للتخطيط، والرصد، والإبلاغ على مستوى المنظمة في ظل الخطة الاستراتيجية 2008-2013 والخطة الاستراتيجية الحالية 2014-2017.

70- ومع الخطة الاستراتيجية الجديدة فإن **البرنامج** يغتنم الفرصة لإدماج النتائج الإدارية والاستراتيجية ضمن إطار واحد للنتائج المؤسسية. والحصائل والنواتج المدرجة في إطار النتائج المؤسسية مستخلصة من الغايات الاستراتيجية، والأهداف الاستراتيجية، والنتائج الاستراتيجية الموصوفة في الخطة الاستراتيجية، وهي تعكس الحصائل والنواتج التشغيلية التي يلتزم **البرنامج** بتحقيقها في الفترة 2017-2021. وتسهم الحصائل التشغيلية في الحصائل الاستراتيجية وتدرج في السلسلة الهرمية للنتائج لمساعدة **البرنامج** على إدارة ورصد أدائه. وترتكز الحصائل والنواتج التشغيلية القياسية على نظريات التغيير التي تُظهر المسارات السببية الممتدة من الأنشطة إلى الآثار. وسيشكل اعتماد إطار النتائج المؤسسية خطوة أخرى على طريق مواءمة أنشطة الرصد والإبلاغ المتعلقة بالنتائج في **البرنامج** مع الأنشطة النظيرة في وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما صندوق الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

71- وبغية ضمان الرصد المتسق لمؤشرات إطار النتائج المؤسسية سيقوم **البرنامج** بتحديث إطاره المعياري للرصد، بما في ذلك من خلال تعديل الإجراءات التشغيلية الموحدة للرصد ومتطلبات الرصد الدنيا. كما سيتم تحديث كل التوجيهات المؤسسية المتعلقة بالرصد، وستجري مواءمة جميع الأطر المنطقية مع النتائج الاستراتيجية والأهداف الاستراتيجية الجديدة وستضم عناصر التخطيط والمؤشرات الجديدة.

الملحق الأول

غايات ومؤشرات هدفي التنمية المستدامة 2 و17 ذات الصلة

إن غايات هدفي التنمية المستدامة 2 و17 ذات الصلة بالنتائج الاستراتيجية هي:

الغاية 2-1: القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام بحلول عام 2030.

مؤشرات غاية التنمية المستدامة 2-1:[1]

- مدى انتشار نقص التغذية؛
- حجم المعاناة من انعدام المن الغذائي.

الغاية 2-2: وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتّفق عليها دوليا بشأن توقّف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول عام 2025.

مؤشرات غاية التنمية المستدامة 2-2:

- مدى انتشار التقزم (الطول بالنسبة للسن أقل من -2 انحراف معياري من الوسيط الذي حددته منظمة الصحة العالمية ضمن معايير نمو الطفل) بين الأطفال دون سن الخامسة؛
- مدى انتشار سوء التغذية (الوزن بالنسبة إلى الطول أكثر من +2 أو أقل من -2 انحراف معياري من الوسيط الذي حددته منظمة الصحة العالمية ضمن معايير نمو الطفل) بين الأطفال دون سن الخامسة، مصنفا حسب النوع (الهزال وزيادة الوزن).

الغاية 2-3: مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعون الأسريون والرعاة والصيادون، بما في ذلك من خلال ضمان الأمن والمساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام 2030.

مؤشرات غاية التنمية المستدامة 2-3:

- حجم الإنتاج لكل وحدة عمالة حسب فئات حجم المؤسسة الزراعية/الرعوية/الحراجية؛

---

[1] بالنسبة لغاية التنمية المستدامة 2-1، فإن **البرنامج** يعبر أيضا درجة استهلاك الأغذية مؤشرا هاما. و"درجة استهلاك الأغذية" هي درجة يقيسها **البرنامج** وتُحسب باستخدام وتيرة الاستهلاك من المجموعات الغذائية المختلفة التي تستهلكها الأسرة خلال الأيام السبعة السابقة للمسح. وهذا المؤشر في مؤشر "الحصول على الأغذية"، ويستند إلى كل من التنوع الغذائي، ووتيرة الاستهلاك من المجموعات الغذائية. ودرجة استهلاك الأغذية تمثل مؤشرا فرعيا وطنيا ذا صلة من الناحية التشغيلية، ولذا يدرج في إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة كمؤشر عالمي لهذا السبب. ومع ذلك، فإن درجة استهلاك الأغذية مؤشر مؤسسي مثبت لدى **البرنامج** ويجمع في أكثر من 50 بلدا وله تاريخ تشغيلي يزيد عن 10 سنوات، ومكّن المنظمة من تقييم ورصد الحصول على الأغذية واستهلاكها في البلدان النامية. وقد استخدمت العديد من المؤسسات بما فيها البنك الدولي درجة استهلاك الأغذية كمؤشر تشغيلي خلال السنوات القليلة الماضية. وفي حين أن تعريف درجة استهلاك الأغذية هو أنه مؤشر مركب، فإن بيانات وتيرة الأغذية التي يتم جمعها لحسابها توفر مستودعا غنيا بالبيانات التي يمكن استخدامها بمجموعة متنوعة من الطرق. وعلى سبيل المثال، يمكن تحليل مدى كفاية المغذيات من بيانات الوتيرة الخام، ويمكن تكييف الدرجات غير المرجحة أو المرجحة ترجيحا مختلفا لتعكس الاختلاف الغذائي حسب الثقافة والمنطقة الجغرافية، أو لمراعاة العوامل الموسمية، أو لإعطاء الأولوية للعادات الغذائية التي تتسق مع أهداف التنمية المستدامة. وسوف يواصل **البرنامج** دعم البلدان في استخدام درجة استهلاك الأغذية لرصد الأمن الغذائي والتغذية، وخاصة فيما يتعلق بالغاية 2-1 من أهداف التنمية المستدامة، حسب الاقتضاء، وسيظل من المؤشرات التشغيلية الأساسية في إطار النتائج المؤسسية.

- متوسط دخل منتجي الأغذية صغار الحجم، حسب نوع الجنس والانتماء الأصلي.

الغاية 2-4: ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس الشديدة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسِّن تدريجيا نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030.

مؤشرات غاية التنمية المستدامة 2-4:

- نسبة المنطقة الزراعية التي تجري فيها زراعة إنتاجية ومستدامة.

الغاية 17-3: حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية.

مؤشرات غاية التنمية المستدامة 17-3:

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والتعاون بين بلدان الجنوب كنسبة من إجمالي الميزانية المحلية؛
- حجم تحويلات العاملين (بالدولار الأمريكي) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الكلي.

الغاية 17-9: تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

مؤشرات غاية التنمية المستدامة 17-9:

- القيمة الدولارية للمساعدة المالية والتقنية (من خلال التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وبين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي) الملتزم بها للبلدان النامية.

الغاية 17-14: تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

مؤشرات غاية التنمية المستدامة 17-14:

- عدد البلدان التي لديها آليات لتعزيز اتساق سياسات التنمية المستدامة.

الغاية 17-16: تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية.

مؤشرات غاية التنمية المستدامة 17-16:

- عدد البلدان التي تبلغ عن تحقيق تقدم في أطر رصد فعالية التنمية متعددة أصحاب المصلحة التي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الملحق الثاني

القيم الأساسية للبرنامج

إن القضاء على الجوع هو أكثر من مجرد حلم طموح بإرساء عالم من البطون الممتلئة – إنه غاية عالمية دعا زعماء العالم إلى تحقيقها بحلول عام 2030. أنه يمثل إنهاء الجوع المزمن، وسوء التغذية، وانعدام الأمن، وأنه ما تستحقه الإنسانية، وشرط ضروري لكي نجسد كامل إمكاناتنا. وكلما اقتربنا من هذا الهدف زادت المنافع التي نجنيها. على أنه للوصول إلى القضاء على الجوع في غضون 15 عاماً فإننا نحتاج إلى أرفع مستويات السلوك المؤسسي إزاء من نخدمهم من الناس، والمجتمعات المحلية، والحكومات، ونحو شركائنا، والمجتمعات، والعالم الذي نعيش فيه.

الالتزام بالمبادئ الإنسانية

1- يتحرك **البرنامج** بفعل الحاجة إلى الاستجابة للآلام الإنسانية ومساعدة بني البشر حينما لا يكون لهم من ملاذ آخر يلجأون إليه. وسيستخدم **البرنامج** الأغذية والمساعدات ذات الصلة لتلبية الاحتياجات الفورية والنهوض بالأمن الغذائي والتغذية. وهو ملتزم بأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقيم المبادئ المطروحة في إعلان الألفية. ولن يستعمل **البرنامج** المساعدة الغذائية، في أي وقت وتحت أي ظرف، كوسيلة لممارسة الضغط السياسي أو الاقتصادي. وسيلتزم **البرنامج** بالمبادئ الإنسانية الأساسية[1] المدرجة أدناه عند تقديم المساعدة الغذائية وغيرها من أنواع المساندة استجابة للاحتياجات الإنسانية.[2]

المبادئ الإنسانية الأساسية	
الإنسانية	سوف يسعى **البرنامج** لمنع المعاناة الإنسانية والتخفيف من وطأتها أينما وُجدت وسوف يستجيب بتقديم المساعدة الغذائية حسب الاقتضاء. وسوف يقدم المساعدة بطرق تحترم الحياة والصحة والكرامة.
الحياد	سوف يتفادى **البرنامج** الوقوف إلى جانب أي من أطراف النزاع ولن يقحم نفسه في أي جدال ذي طابع سياسي أو عنصري أو ديني أو عقائدي. ولن تقدم المساعدة الغذائية للمحاربين النشطين.
عدم التحيّز	الاحتياجات وحدها هي التي ستوجه مساعدات **البرنامج**، ولن يمارس أي تمييز على أساس الأصل العرقي أو القومية أو الرأي السياسي أو الجنس أو العنصر أو الدين. وسوف تُوجّه المساعدة في بلد ما إلى أولئك الذين يتعرضون لأكبر خطر بعد إجراء تقييم سليم يراعي الاحتياجات المختلفة ومدى تعرض النساء والرجال والأطفال.
الاستقلال التشغيلي	سيقدم **البرنامج** المساعدة بطريقة تشغيلية مستقلة عن أي أهداف سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو غيرها قد تكون لدى أي طرف فيما يتعلق بالمناطق التي تُقدم فيها مثل هذه المساعدة.

[1] وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقرار رقم 182/46، المعتمد عام 1991، على المبادئ الإنسانية المتمثلة بالإنسانية، والحياد، وعدم التحيز. وأضيف المبدأ الرابع وهو الاستقلال عام 2004 بموجب القرار رقم 114/58.

[2] انظر أيضاً "المبادئ الإنسانية" (WFP/EB.A/2004/5-C).

محورية الحماية واعتبارات حقوق الإنسان

2- إن **البرنامج** ملتزم بقيم، و غايات، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويعتبر تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي هدفا أساسيا للأمم المتحدة. ومن خلال ولايته المتمثلة في مكافحة الجوع فإن **البرنامج** ملتزم بضمان عدم مفاقمته أو خلقه للمخاطر للناس عبر حضوره أو مساعدته، بل إنه يلتمس عوضاً عن ذلك السبل اللازمة لتعزيز سلامة الناس، وكرامتهم، وعزتهم. وبقيامه بذلك فإن **البرنامج** يقر بالصلات التي تربط المخاطر التي تهدد حقوق الإنسان الأساسية بالجوع، كما ويقر بقدرة المساعدة الغذائية على مساندة سلامة الناس وصون كرامتهم.

المساءلة إزاء المجموعات السكانية المتضررة

3- يخضع **البرنامج** للمساءلة أمام السكان المتضررين، وذلك بالنسبة لتحقيق النتائج في التصدي للجوع وللطريقة التي تُنفذ بها البرامج على حد سواء. ويدعو هذا المتطلب إلى الانخراط المنتظم والهادف للناس، بما في ذلك الشرائح الأشد تهميشاً، في كل مراحل دورة المشروعات، لضمان إسماع صوت الناس عند اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم. ويساعد ارتكاز البرامج على المعلومات المرتدة من المجتمعات المحلية المتضررة على ضمان التحديد والفهم الصحيحين للاحتياجات وتعديل البرامج حسب الاقتضاء، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى برامج أشد فعالية.

وحدة الغاية، والنزاهة، والتفاني

4- من المفروض أن تكفل وحدة الهدف والهوية المؤسسية المتينة قيام كل فرد في **البرنامج** بالعمل وفقاً للسياسات والاستراتيجيات الأساسية التي تشكل الرابط الجامع للمنظمة. وتكمن نقطة القوة الرئيسية الكبرى **للبرنامج** في نسائه ورجاله المتفانين الذين يعملون في مختلف أرجاء العالم ويكفلون الحصول على الغذاء المغذي ويروجون الحلول المستدامة، وذلك في ظل ظروف صعبة في غالب الأحيان حيث تتعاظم التهديدات والمخاطر الأمنية المحدقة بالسلامة الشخصية. ويستقي العاملون المتفانون في **البرنامج** من معين لا نظير له من الخبرات في توفير الأغذية المغذية، والاتصالات، والأمن الغذائي، وتقدير الاحتياجات، والتأهيل بعد حالات الطوارئ، وتنمية القدرات الأطول أجلاً، وينفذون العمليات بنزاهة وباحترام للكثيرين من الأشخاص، والمنظمات، والبيئات الذين يحتك بهم **البرنامج**.

العمل مع الآخرين/الالتزام بمبادئ الشراكة

5- إن تحقيق هدف القضاء على الجوع يتطلب من **البرنامج** أن يعمل كجزء من منظومة يساعد فيها بنشاط على صياغة الطريقة التي يتفاعل فيها الشركاء ويرتبطون ببعضهم بالانخراط في شراكات تشغيلية ومعرفية مع منظمات توفر مهارات وموارد تكميلية تكفل النهوض إلى أعلى درجة بالقيمة المقدمة إلى من يخدمهم من الناس. وسيقتضي ذلك انخراطاً طويل الأجل مع جهات فاعلة رئيسية، بما في ذلك الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والشركات الخاصة، والمؤسسات الدولية، وهيئات البحوث، من أجل تطوير شراكات متينة وخطوات ملموسة للمضي قدماً بالاستناد إلى الطلبات ذات السياق المخصوص ونقاط قوة **البرنامج** وخبرته. ويلتزم **البرنامج** بالعمل مع الشركاء الذين يشاطرونه قيمه ويعملون على أساس معايير مماثلة.

6- ويعد **البرنامج** أحد الموقعين على مبادئ الشراكة لعام 2007 المحددة في المنتدى الإنساني العالمي للأمم المتحدة،[3] والذي تتمثل متطلباته الخمسة بما يلي:

[3] انظر: www.globalhumanitarianplatform.org.

- المساواة؛
- الشفافية؛
- النهج الموجه نحو تحقيق النتائج؛
- المسؤولية؛
- التكامل.

7- وسيواصل **البرنامج** الالتزام بمبادئ المنتدى الإنساني العالمي، غير أنه يفضل مصطلح "الإنصاف" بدلا من "المساواة" لأن جميع الشركاء يساهمون بشيء ما في العلاقة التعاونية، ويجب احترامهم بصرف النظر عن حجمهم أو وضعهم. وفضلاً عن ذلك يلتزم **البرنامج** بمبادئ استراتيجية وتحوطية،[4] وذلك لضمان أن تكون علاقاته مرتبطة بتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وفعالة من حيث التكاليف، ولا تشكل خطراً مفرطاً أو أذى لسمعة **البرنامج**، أو وضعه، أو كفاءته التشغيلية.

النهج عملي المنحى المؤثر في الميدان

8- تشكل الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية، وستظل، وجهة التركيز الرئيسية لموظفي **البرنامج** المتفانين حول العالم. وتعتبر الرشاقة في توسيع أو تضييق نطاق العمليات لتلبية الاحتياجات المتغيرة عنصراً حاسماً في ذلك. وبالمثل، وحينما تندلع حالات الطوارئ، فإن على **البرنامج** أن يكون مستعداً للتنفيذ الكفوء بأسرع ما يمكن في المناطق المنكوبة في مختلف أنحاء العالم.

9- وتعد ثقافة التنفيذ السريع **للبرنامج**، وحضوره الميداني العميق في 80 بلداً، ونطاق عملياته جميعاً من الأصول التي ينبغي الحفاظ عليها وتعزيزها عبر التركيز المتواصل على الأثر على المستوى القطري من خلال برامج حسنة التوجيه ورفيعة الجودة وصالحة للتطبيق في طائفة متنوعة من السياقات، وبما يتماشى مع الأولويات الوطنية.

المساءلة والشفافية

10- يلتزم **البرنامج** بالشفافية والمساءلة في إدارة موارده بغية ضمان التحقيق الفعال لأهدافه الاستراتيجية. ويؤمن **البرنامج** بثقافة التعلم التي تتيح القيام بالتدخلات المستندة إلى البيِّنات لتسليم النتائج بطريقة متسمة بالفعالية من حيث التكلفة. ودعماً للعمليات العالمية بأشد الطرق فعالية فإن **البرنامج** يدير بنية تحتية إدارية رشيقة وكفؤة تتسم بقسط عال من الشفافية والمساءلة. و**البرنامج** ملتزم بمبادئ وممارسات عمليات التقييم المستقلة، والموثوقة، والمفيدة؛ ويتمتع مكتب التقييم فيه بالاستقلال عن وظائف الإدارة الأخرى. وتحدد سياسة التقييم في **البرنامج** (2016-2021)[5] الرؤية والاتجاه الاستراتيجيين لتضمين التقييم في كل أرجاء **البرنامج**، وخارج نطاق مكتب التقييم، بما يكفل تعزيز أنشطة السياسة والبرمجة المستندة إلى البيِّنات على امتداد **البرنامج**. ويلتزم **البرنامج** التزاماً قوياً بالإدارة المالية السليمة، والرقابة الداخلية، والمحاسبة، وكان أول منظمة في الأمم المتحدة تنفذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتقدم بياناً سنوياً عن ضمان فعالية الرقابة الداخلية، ولديه طائفة واسعة من أجهزة الرقابة التي تكفل خضوع كافة جوانب عملياته في المقر وعملياته الميدانية للمراجعة المستقلة والتقييم بصورة منتظمة. وكما تُبرز وثيقة "سياسة مكافحة التدليس والفساد" (WFP/EB.A/2015/5-E/1) فإن **البرنامج** لا ولن يتسامح أبداً مع أي ممارسات للتدليس و/أو الفساد و/أو التواطؤ في

[4] انظر أيضاً "استراتيجية الشراكة المؤسسية **للبرنامج** (2014-2017)، الفقرات 21-26.

[5] الوثيقة WFP/EB.2/2015/4-A/Rev.1.

عملياته. ويدرك **البرنامج** التأثيرات السلبية التي يمكن أن تلحقها هذه الممارسات بأنشطته وعملياته، وهو ملتزم بمنعها وباتخاذ إجراءات صارمة حيثما يمكن أن تحدث.

الملحق الرابع

تقييم المخاطر المتعلق بالخطة الاستراتيجية					
فئة المخاطر	**المخاطر**	**السبب**	**التأثيرات**	**درجة الخطورة**	**تدابير التخفيف**
مؤسسية	العجز عن الوفاء بالالتزامات الإنسانية.	تتطلب ولاية **البرنامج** أن يضطلع بدور قيادي في حالات الطوارئ الإنسانية، في حين يوظف **البرنامج** في الوقت نفسه موارد في القدرات الإنمائية.	قد تتأثر قدرة **البرنامج** على الاستجابة بفعل الطلبات المتنافسة والافتقار إلى الموارد. وربما تعاني سمعة **البرنامج** كمنظمة مستجيبة لحالات الطوارئ.	متوسطة	استكمال آليات الاستجابة المؤسسية لحالات الطوارئ – بناء قدرات الموظفين، ووضع القوائم، وما إلى ذلك.
مؤسسية	تحديات أمام التكيف مع الولاية الإنمائية.	تتطلب المسؤوليات النابعة من خطة عام 2030 أن يعيد **البرنامج** توجيه أنشطته؛ ومع الحفاظ في على دوره الإنساني القيادي فإن **البرنامج** يطمح إلى اعتراف الحكومات والجهات المانحة به كشريك إنمائي.	قد يفتقر **البرنامج** إلى الموارد ووجهة التركيز ليحظى بالاعتراف كشريك إنمائي في مجالات المزايا النسبية مثل تعزيز الصمود، وكسر حلقة الجوع فيما بين الأجيال.	متوسطة	إدماج وإنجاز إطار أثر **البرنامج.** تدريب موظفي **البرنامج.** تعزيز الشراكات.
مؤسسية	عدم كفاية البيِّنات للبرهنة على الأثر.	يفتقر **البرنامج** إلى الآليات والاستثمارات اللازمة لاستخلاص البيِّنات خارج مجالات خبرته التقليدية، كما أنه يواجه متطلبات مساءلة متزايدة.	قد لا يكون **البرنامج** قادراً على البرهنة على مدى تحقيقه لأهداف خطة عام 2030 الخاصة به – وقد لا يكون من الجلي أن **البرنامج** يحقق النتائج على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكاليف.	متوسطة	إرساء نماذج تمويل مستدام لعمليات التقدير، والرصد والتقييم. إدراج الأدوار والمساءلات المتعلقة بعمليات التقدير، والرصد، والتقييم ضمن إدارة أداء الموظفين. إرساء نظم لاستخلاص النتائج والإبلاغ عنها.
برامجية	افتقار الشركاء المتعاونين إلى القدرات.	ثمة تركيز متزايد على الشراكة وأوجه التكامل، في حين أن مستوى إتاحة وقدرة الشركاء المتعاونين، بما في ذلك النظراء الحكوميون، محدود. وتتطلب خطة عام 2030 شركاء بمجموعات مهارات مختلفة تتناسب مع البيئة المتغيرة.	قد لا يكون **البرنامج** قادراً على تحقيق النتائج الاستراتيجية المدرجة في الخطة الاستراتيجية 2017-2021.	متوسطة	التنفيذ والاستعراض المتواصل لشراكات **البرنامج** مع مراعاة المتطلبات والفجوات الجديدة.
برامجية	الافتقار إلى مجموعات مهارات الموظفين اللازمة لمبادرات خطة عام 2030.	تتطلب التزامات خطة عام 2030 مهارات الموظفين في مجالات مثل عمليات الإغاثة الإنسانية، والحد من	قد يؤدي الافتقار إلى مهارات الموظفين إلى عدم التناظر بين مواصفات الموظفين اللازمة من جهة	عالية	التحديد الواضح لمجموعات المهارات المطلوبة على المستوى

تقييم المخاطر المتعلق بالخطة الاستراتيجية					
فئة المخاطر	**المخاطر**	**السبب**	**التأثيرات**	**درجة الخطورة**	**تدابير التخفيف**
		مخاطر الكوارث، والحماية الاجتماعية وشبكات الأمان، والتغذية، والشراكات، وتقوية القدرات مع الشركاء الوطنيين	والمتاحة من جهة أخرى. وربما تكون هياكل الإدارة والرقابة في **البرنامج** عاجزة عن مواكبة الالتزامات مما يؤدي إلى رداءة النتائج والاستخدام غير الكافي للموارد.		المؤسسي، وربط ذلك بأدوات بناء القدرات. ربط إطار تنفيذ المسار الوظيفي بالتزامات خطة عام 2030.
سياقية	بيئة تمويلية صعبة.	يتزايد التنافس على الموارد المتضائلة في حين تدعو الحاجة إلى الاستثمارات لمواءمة مجموعات مهارات الموظفين مع التزامات خطة عام 2030.	قد يعجز **البرنامج** عن أن يكون الشريك المفضل في الميدان الإنساني والإنمائي أثناء فترات الانتقال الحاسمة.	عالية	تنفيذ إطار أثر **البرنامج** المتعلق بالإطار المالي البرهنة لأصحاب المصلحة على آثار أنشطة **البرنامج.** إعادة توجيه علاقات الجهات المانحة **للبرنامج** ونهج تعبئة الأموال نحو متطلبات خطة عام 2030.